# الخليج للملاحة القابضة (ش.م.ع)
# وشركاتها التابعة

## البيانات المالية الموحدة
## للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

| | الصفحات |
|---|---|
| تقرير مجلس الإدارة | ١ - ٢ |
| تقرير مدقق الحسابات المستقل | ٣ - ٨ |
| بيان الدخل الشامل الموحد | ٩ |
| بيان المركز المالي الموحد | ١٠ |
| بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد | ١١ |
| بيان التدفقات النقدية الموحد | ١٢ |
| إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة | ١٣ - ٤٥ |

## تقرير مجلس الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

يسُر أعضاء مجلس الإدارة تقديم تقريرهم والبيانات المالية الموحدة المدققة لشركة الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع ("الشركة") وشركاتها التابعة (يُشار إليها مُجتمعة "المجموعة") للسنة المُنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. والتي سيتم عرضها على المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي للشركة، والمقرر انعقاده خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦.

### الأنشطة الرئيسية

تتمثل الأنشطة الرئيسة للمجموعة في أعمال التخزين والخدمات المتعلقة بها، وأعمال النقل البحري للبضائع وتأجير السُفن وخدمات الشحن والنقل البحري بموجب عقود خاصة للركاب والتُجار وخدمات التخليص والشحن الجُمركي وخدمات تحميل الحاويات وتفريغها وإخلائها وتعبئتها.

### عمليات الاستحواذ

في ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٥، أتمت الشركة بنجاح استحواذها على شركتي بروج للاستثمارات البترولية والغاز المنطقة الحرة، وبروج للاستثمارات البترولية والغاز المرحلة الثالثة، المنطقة الحرة (يشار إليهما معاً "بروج للاستثمارات البترولية والغاز").

وقد تم اعتبار الاستحواذ على شركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز بمثابة استحواذ عكسي بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية. وبناءً على ذلك، تعرض البيانات المالية الموحدة المعلومات المالية لشركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز، مع إدراج نتائج شركة الخليج للملاحة القابضة (ش.م.ع) فقط اعتباراً من تاريخ الاستحواذ. توضح أرقام المقارنة معلومات شركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز فقط.

### النتائج

سجلت المجموعة، في عام ٢٠٢٥، نمواً ملحوظاً في قاعدة أصولها وحقوق ملكية المساهمين عقب الاستحواذ الناجح على شركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز وإصدار رأس المال المرتبط بذلك، مما أدى إلى تعزيز المركز المالي للمجموعة وأسهم في توسيع نطاق منصة البنية التحتية الخاصة بها.

تحسنت الإيرادات والأرباح الإجمالية خلال العام، نتيجة ارتفاع معدل استخدام الأصول، وإبرام العقود الجديدة. ويعكس ذلك التحسن المستمر في الأداء التشغيلي للمجموعة وتعزيز العوامل الأساسية التجارية.

علاوةً على ذلك، تم تخصيص جزء من التدفقات النقدية التشغيلية للمجموعة والإيرادات المحققة خلال العام بشكل استراتيجي لتطوير المرحلة الثالثة لمشروع التوسعة، والذي سيضيف سعة تخزينية تبلغ ١,١ مليون متر مكعب، بما يتجاوز السعة المجمعة للمرحلتين الأولى والثانية. ومن المتوقع أن يُسهم هذا التوسع في تعزيز إيرادات المجموعة على المدى الطويل، وزيادة نطاق عملياتها التشغيلية، وتحسين قدرتها على تحقيق أرباح في المستقبل.

يعود الانخفاض المسجل في صافي أرباح السنة بشكل رئيسي إلى تكاليف قانونية وتكاليف مستشارين مرتبطة بمعاملة واحدة غير متكررة. ويُعد هذا الأثر غير تشغيلي، ويعكس الآثار المحاسبية والمتعلقة بالمعاملات الناتجة عن التوسع الاستراتيجي للمجموعة.

تواصل المجموعة تركيزها على تعزيز أدائها التشغيلي والمالي على حد سواء، من خلال التنفيذ المنضبط لاستراتيجية النمو، والتوسع المستمر في البنية التحتية، والالتزام بتحقيق قيمة مستدامة طويلة الأجل للمساهمين.

## تقرير مجلس الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (تابع)

### أعضاء مجلس الإدارة

فيما يلي أعضاء مجلس إدارة الشركة خلال العام:

| اسم عضو مجلس الإدارة | المنصب | تاريخ التعيين | تاريخ نهاية التعيين |
|---|---|---|---|
| سعادة سهيل سهيل المزروعي | رئيس مجلس الإدارة | ٧ نوفمبر ٢٠٢٥ | |
| السيد/ رسول سلمان داوود العامري | نائب رئيس مجلس الإدارة | ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٥ | |
| الدكتور/ خليفة سيف جمعة سيف المحيربي | عضو مجلس الإدارة | ١١ سبتمبر ٢٠٢٣ | |
| السيد/ محمد الذوادي | عضو مجلس الإدارة | ٣٠ أبريل ٢٠٢٥ | |
| المهندسة/ ردينه الحمزي | عضو مجلس الإدارة | ٣ نوفمبر ٢٠٢٥ | |
| السيد/ كمال فران | عضو مجلس الإدارة | ١٧ ديسمبر ٢٠٢٥ | |
| الشيخ ذياب بن طحنون بن محمد آل نهيان | رئيس مجلس الإدارة | ٢٨ أبريل ٢٠٢٢ | ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٥ |
| الدكتور/ عبد الرحمن العفيفي | نائب رئيس مجلس الإدارة | ٢٨ أبريل ٢٠٢٢ | ١٧ نوفمبر ٢٠٢٥ |
| السيد/ عبد الهادي السعدي | عضو مجلس الإدارة | ٣ يوليو ٢٠٢٤ | ٤ نوفمبر ٢٠٢٥ |
| السيدة غريس وانج | عضو مجلس الإدارة | ١٤ فبراير ٢٠٢٤ | ١٩ مارس ٢٠٢٥ |

### مدققو الحسابات

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة من قبل شركة جرانت ثورنتون.

بالنيابة عن مجلس الإدارة،

| | | |
|---|---|---|
| سعادة سهيل المزروعي<br>رئيس مجلس الإدارة | سيف الهزايمة<br>الرئيس التنفيذي | تامر العقاد<br>المدير المالي |

جرانت ثورنتون للمحاسبة والمراجعة المحدودة
(فـرع دبـي)

مكتب رقم 302 و 303 و 308
مركز دبي التجاري، مبنى رقم 5، الطابق الثالث
دبي، الإمارات العربية المتحدة

ص.ب. ١٦٢٠
هـ: ٣٨٨٩٩٢٥ (٤) ٩٧١+
ف: ٣٨٨٩٩١٥ (٤) ٩٧١+
www.grantthornton.ae

**تقرير مدقق الحسابات المستقل**
**إلى السادة مساهمي شركة الخليج للملاحة القابضة (ش.م.ع)**

**تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة**

*الرأي*

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لشركة الخليج للملاحة القابضة (ش.م.ع) ("الشركة") وشركاتها التابعة (يُشار إليها مجتمعة "المجموعة")، والتي تتألف من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وبيان الدخل الشامل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك معلومات عن السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

*أساس إبداء الرأي*

لقد قمنا بتنفيذ أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في فقرة "*مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة*" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد الأخلاقيات المهنية الدولية للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية)، وقد استوفينا مسؤوليتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد الأخلاقية. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس لإبداء رأينا.

*أمور التدقيق الرئيسية*

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفقاً لتقديرنا المهني، أكثر الأمور أهمية بالنسبة لتدقيقنا البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. وقد تم التعامل مع تلك الأمور في سياق تدقيقنا البيانات المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا بشأنها، علماً بأننا لا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.





©2026 جـرانـت ثـورنـتـون، الإمارات العربية المتحدة. جميع الحقوق محفوظة.
تعمل شركة جرانت ثورنتون الإمارات العربية المتحدة تحت الاسم التجاري لشركة جرانت ثورنتون للتدقيق والمحاسبة المحدودة (المسجّلة في جزر فيرجن البريطانية والمقيدة لدى سلطة دبي للخدمات المالية)، وفروعها المرخّصة في أبوظبي، ودبي، والشارقة، وسوق أبوظبي العالمي، بالإضافة إلى شركتها التابعة جرانت ثورنتون ذ.م.م.
تشير "جرانت ثورنتون" إلى العلامة التجارية التي بموجبها تقدم الشركات الأعضاء خدمات إلى عملائها أو تشير إلى شركة عضو واحدة أو أكثر ضمن الشركات الأعضاء في المجموعة حسبما يتطلب السياق. لا تمثل جرانت ثورنتون الدولية المحدودة والشركات الأعضاء، بما في ذلك جرانت ثورنتون الإمارات، شراكة عالمية. جرانت ثورنتون الدولية المحدودة وشركاتها الأعضاء تمثل كيانات قانونية منفصلة. لا تقدم جرانت ثورنتون الدولية المحدودة خدمات للعملاء باسمها على الإطلاق، بل يتم تقديم الخدمات بواسطة الشركات الأعضاء. جرانت ثورنتون الدولية والشركات الأعضاء ليسوا وكلاء لبعضهم البعض ولا يُلزم أحد الآخر ولا يتحملوا مسؤولية أخطاء وأفعال بعضهم البعض.

**تقرير مدقق الحسابات المستقل**
**إلى السادة مساهمي شركة الخليج للملاحة القابضة (ش.م.ع) (تابع)**

**تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)**

*أمور التدقيق الرئيسية (تابع)*

| *أمر التدقيق الرئيسي* | *كيفية تناول أمر التدقيق الرئيسي في سياق تدقيقنا* |
|---|---|
| **انخفاض قيمة الشهرة التجارية وسفن مدرجة ضمن بند الممتلكات والآلات والمعدات**<br><br>يتضمن بيان المركز المالي الموحد للمجموعة شهرة تجارية بقيمة ٢٧٠,٥٩٧ ألف درهم إماراتي، وسفن بمبلغ ٦٠١,٩٨٣ ألف درهم إماراتي مدرجة ضمن بند الممتلكات والآلات والمعدات، مُعترف بها بشكل مؤقت، ومتعلقة بوحدة منتجة للنقد خاصة بأنشطة تأجير السفن والشحن والخدمات الفنية، والتي تمثل ما نسبته ٣٢٪ من إجمالي أصول المجموعة.<br><br>وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية، يتم تخصيص هذه الأرصدة للوحدة المنتجة للنقد، والتي يتم اختبارها سنويًا لتحديد ما إذا كان هناك انخفاض في القيمة، أو عند حدوث تغييرات في الظروف أو الأحداث التي تشير إلى أن القيمة الدفترية لهذه الأصول غير الملموسة قد لا تكون قابلة للاسترداد.<br><br>يعتبر هذا الأمر من أمور التدقيق الرئيسية، إذ أن تحديد ما إذا كانت القيمة الدفترية للوحدة المنتجة للنقد قابلة للاسترداد يتطلب من الإدارة إجراء تقديرات هامة بشأن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم ومعدلات النمو المرتبطة بها، بناءً على رؤية الإدارة المستقبلية لنشاط الشركة. | لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية:<br><br>• مراجعة مدى معقولية الافتراضات الرئيسية المستخدمة في نموذج انخفاض القيمة، بما في ذلك على وجه التحديد توقعات التدفقات النقدية التشغيلية، ومعدلات الخصم، ومعدلات النمو النهائي؛<br>• الاستعانة بالمتخصصين الداخليين لدينا لمساعدتنا في مراجعة المنهجيات المطبقة، بما في ذلك التقديرات والأحكام الموضوعة من الإدارة؛<br>• مراعاة حساسية نموذج اختبار انخفاض القيمة تجاه التغييرات في الافتراضات الرئيسية،<br>• تقييم الدقة الحسابية لنموذج انخفاض القيمة المستخدم في اختبار انخفاض القيمة على مستوى الوحدة المنتجة للنقد، واستخراج المدخلات من المستندات الأصلية؛و<br>• تقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة. |
| **القروض**<br><br>كما هو مبين في بيان المركز المالي الموحد، بلغ إجمالي قروض المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مبلغ ٧١٤,٤٢٥ ألف درهم إماراتي، تتألف من ١٩٢,٦٤٥ ألف درهم إماراتي مصنفة ضمن الالتزامات المتداولة و٥٢١,٧٨٠ ألف درهم إماراتي مصنفة ضمن الالتزامات غير المتداولة، والتي تمثل مجتمعةً ما يقارب ٥٠٪ من إجمالي التزامات المجموعة.<br><br>وقد اعتبرنا هذا الأمر كأحد أمور التدقيق الرئيسية نظراً لكبر مقدار هذه القروض، والأهمية النسبية لتكاليف التمويل ذات الصلة، بالإضافة إلى وجود تعهدات مالية وغير مالية. | لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية:<br><br>• فهم ترتيبات التمويل الخاصة بالمجموعة؛<br>• التأكد من المقرضين مباشرة عن أرصدة القروض ومطابقة تأكيداتهم مع السجلات المحاسبية؛<br>• تقييم مدى الالتزام بالتعهدات المالية وذلك بالرجوع إلى الاتفاقيات التعاقدية ذات الصلة؛<br>• تقييم ما إذا كان تصنيف القروض كالتزامات متداولة أو غير متداولة يعكس بشكل مناسب الشروط التعاقدية وأي حقوق للمقرضين بموجب التعهدات كما في تاريخ التقرير؛<br>• إعادة احتساب تكاليف التمويل على القروض، بما في ذلك التحقق من تطبيق أسعار الفائدة المتفق عليها بموجب الاتفاقيات التعاقدية وإطفاء تكاليف المعاملات؛<br>• وتقييم مدى كفاية الإفصاحات المتعلقة بالقروض والتعهدات ومخاطر السيولة. |

**تقرير مدقق الحسابات المستقل**
**إلى السادة مساهمي شركة الخليج للملاحة القابضة (ش.م.ع) (تابع)**

**تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)**

*أمور التدقيق الرئيسية (تابع)*

| *أمر التدقيق الرئيسي* | *كيفية تناول أمر التدقيق الرئيسي في سياق تدقيقنا* |
|---|---|
| **المحاسبة عن عملية الاستحواذ العكسي**<br><br>كما هو مبين في الإيضاح رقم ١ من البيانات المالية الموحدة، استكملت الشركة بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٥ عملية الاستحواذ على عدة شركات كانت مملوكة سابقاً لشركة بروج للطاقة المحدودة، وذلك من خلال إصدار أسهمها الخاصة وسندات إلزامية التحويل، بالإضافة إلى مقابل نقدي جزئي تم سداده للمساهمين السابقين في الشركات المستحوذ عليها قانونياً.<br><br>وقد تم احتساب هذه الصفقة على أنها عملية استحواذ عكسي بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ "دمج الأعمال".<br><br>وقد اعتبرنا هذا الأمر كأحد أمور التدقيق الرئيسية نظراً للأثر الجوهري لهذه الصفقة على عرض البيانات المالية الموحدة للمجموعة، ولما تنطوي عليه من تعقيد من حيث تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد الطرف المُستحوذ والطرف المستحوَذ عليه من الناحية المحاسبية، وقياس القيمة العادلة للمبلغ المقابل، وتوضيح الآثار الناتجة عن ذلك في البيانات المالية الموحدة. | لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية:<br><br>• فهم صفقة الاستحواذ من خلال مراجعة الاتفاقيات والمستندات الداعمة ذات الصلة، وذلك لتقييم هيكل العملية وشروطها وجوهرها؛<br>• تقييم مدى ملاءمة المعايير المستخدمة لتحديد الطرف المُستحوذ من الناحية المحاسبية، وتقييم المعالجة المحاسبية التي اعتمدتها المجموعة باعتبار العملية استحواذاً عكسياً، وذلك وفقًا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣؛<br>• تقييم الأساس المستخدم في تحديد المبلغ المقابل المحول بالرجوع إلى متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣؛<br>• تقييم عرض الصفقة في البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك عرض حقوق الملكية بما يعكس هيكل رأس مال الطرف المستحوذ قانوناً، وذلك بما يتماشى مع متطلبات الاستحواذ العكسي وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣؛<br>• تقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة. |

*معلومات المقارنة*

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم ٢٦ حول البيانات المالية الموحدة، والذي يوضح أن معلومات المقارنة الواردة في هذه البيانات المالية الموحدة تتعلق بالأصول والالتزامات والدخل والمصروفات الموحدة للشركات التابعة لشركة بروج للطاقة المحدودة التي تم الاستحواذ عليها من قبل الشركة في ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٥، نظراً لتطبيق الشركة الاستحواذ العكسي عند إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

وبناءً عليه، فإن معلومات المقارنة الواردة في هذه البيانات المالية الموحدة لا تتطابق مع المعلومات المالية المعروضة في البيانات المالية الموحدة للشركة وشركاتها التابعة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

وعلاوة على ذلك، إن معلومات المقارنة الواردة في هذه البيانات المالية الموحدة غير مدققة. وقد قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق على الأرصدة كما في ١ يناير ٢٠٢٥، وخلصنا إلى أنها موضحة بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية.

*المعلومات الأخرى*

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في تقرير مجلس الإدارة، ولكنها لا تتضمن البيانات المالية الموحدة وتقريرنا التدقيقي بشأنها.

Grant Thornton

**تقرير مدقق الحسابات المستقل**
**إلى السادة مساهمي شركة الخليج للملاحة القابضة (ش.م.ع) (تابع)**

**تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)**

*المعلومات الأخرى (تابع)*

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وبالتالي فإننا لا نعبر عن أي شكل من أشكال التأكيد بشأنها.

فيما يتعلق بتدقيقنا البيانات المالية الموحدة، تنحصر مسؤوليتنا في الاطلاع على المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو ما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو ما إذا اتضح وجود أي أخطاء جوهرية بها. استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها بشأن المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، إذا تبين لنا وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعيّن علينا الإبلاغ عن هذا الأمر. ليس لدينا ما يستوجب الإبلاغ عنه في هذا الشأن.

*مسؤوليات الإدارة ومسؤولي الحوكمة عن البيانات المالية الموحدة*

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والأحكام ذات الصلة من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ (وتعديلاته)، والنظام الأساسي للشركة، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تتحمّل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل واقعي سوى ذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

*مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة*

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمّن رأينا. إن التأكيد المعقول يمثّل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً بأن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دوماً عن الأخطاء الجوهرية في حال وجودها. يُمكن أن تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو الخطأ وتعتبر هذه الأخطاء جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجتمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق ملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنة بمخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الناتجة عن الخطأ؛ وذلك نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.

**تقرير مدقق الحسابات المستقل**
**إلى السادة مساهمي شركة الخليج للملاحة القابضة (ش.م.ع) (تابع)**

**تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)**

*مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)*

- فهم نظام الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول مدى فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من جانب الإدارة.
- التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكّاً جوهريّاً حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا لفت الانتباه، في تقرير مدقق الحسابات، إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو نقوم بإصدار رأي معدّل في حالة كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم عرض البيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تعرض المعاملات والأحداث ذات الصلة بما يحقق طريقة العرض العادلة.
- تخطيط وتنفيذ عملية تدقيق للمجموعة بهدف الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو وحدات الأعمال داخل المجموعة كأساس لإبداء رأي حول البيانات المالية للمجموعة. إننا مسؤولون عن توجيه عملية التدقيق المنفذة لأغراض تدقيق المجموعة وتنفيذها والإشراف عليها. ونتحمّل وحدنا المسؤولية عن رأينا التدقيقي.

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من بينها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال تدقيقنا.

كما نقوم بتزويد مسؤولي الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، حيث نقوم بالتواصل معهم وإبلاغهم حول كافة العلاقات وغيرها من الأمور التي قد يعتقد أنه من المحتمل أن يكون لها تأثيراً معقولاً على استقلاليتنا والضمانات ذات الصلة، حيثما كان ذلك ملائماً.

من بين الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور التي كانت ذات أهمية أكبر في تدقيقنا البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، وبالتالي فهي أمور التدقيق الرئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا الخاص بالتدقيق ما لم يحظر القانون أو اللوائح التنفيذية الإفصاح العلني عنها أو عندما نقرر، في ظروف نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمر ما في تقريرنا وذلك في حال كان من المتوقع أن يؤدي هذا الإفصاح إلى عواقب سلبية تفوق المنفعة العامة التي من الممكن تحقيقها من جراء هذا الإفصاح.

Grant Thornton

**تقرير مدقق الحسابات المستقل**
**إلى السادة مساهمي شركة الخليج للملاحة القابضة (ش.م.ع) (تابع)**

**تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى**

علاوة على ذلك، ووفقاً لما يقتضيه المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ (تعديلاته)، فإننا نفيد بخصوص السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بما يلي:

١) قد حصلنا على كافة المعلومات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛

٢) تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من كافة الجوانب الجوهرية، بما يتوافق مع الأحكام المعمول بها في المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ (وتعديلاته)؛

٣) احتفظت الشركة بدفاتر محاسبية منتظمة وفقاً للمبادئ المحاسبية المطبقة؛

٤) تتوافق المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة مع ما جاء في الدفاتر المحاسبية للشركة؛

٥) تم الإفصاح في الإيضاح رقم ٢٧ حول البيانات المالية الموحدة عن استثمارات المجموعة في الأسهم وحصص الملكية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥؛

٦) يبين الإيضاح رقم ٢٠ حول البيانات المالية الموحدة المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة، والشروط التي بموجبها تم تنفيذ هذه المعاملات؛

٧) بناءً على المعلومات التي أُتيحت لنا، لم يسترع انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن الشركة قد خالفت خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ أياً من الأحكام المعمول بها من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ (وتعديلاته) أو نظامها الأساسي، مما قد يؤثر بشكل جوهري على أنشطتها أو مركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥؛ و

٨) لم يتم تقديم أي مساهمات اجتماعية خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

**جـرانـت ثـورنـتـون**

Grant Thornton
P.O. Box: 1620
DUBAI-U.A.E.
Public Accountants

**د. أسامة رشدي البكري**
**سجل مدققي الحسابات رقم: ٩٣٥**
**دبي، الإمارات العربية المتحدة**

**٣٠ مارس ٢٠٢٦**

| | إيضاحات | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|---|
| الإيرادات | ٦ | ٣٠٧,٥٣٨ | ٢٨٠,٨٨٣ |
| تكاليف مباشرة | ٧ | (١٢٩,١٥٣) | (١١٠,٠٤٥) |
| **إجمالي الأرباح** | | ١٧٨,٣٨٥ | ١٧٠,٨٣٨ |
| دخل آخر | | ٢,٧٧٠ | ٣,٥٤٨ |
| مصروفات عمومية وإدارية ومصروفات بيع | ٨ | (٦٠,٢٢٤) | (٤٨,٣٤٢) |
| (مخصص)/عكس خسائر انخفاض قيمة الذمم المدينة التجارية والأخرى، بالصافي | ١١و١٤ | (١٦,٤٢٢) | ١١,٦١٦ |
| دخل التمويل | ١١و١٤ | ٤,٧٨١ | ٦٣٥ |
| تكاليف التمويل | ٩ | (٨٧,٢٥٣) | (٩٢,٦٨٢) |
| التغير في القيمة العادلة لأداة مالية مشتقة | ١٣ | (٨,٣٠٢) | (١٢,٣٠٣) |
| **الأرباح قبل خصم الضريبة** | | ١٣,٧٣٥ | ٣٣,٣١٠ |
| مصروف ضريبة الدخل | ٢٥ | - | - |
| **أرباح السنة** | | ١٣,٧٣٥ | ٣٣,٣١٠ |
| الدخل الشامل الآخر | | - | - |
| **إجمالي الدخل الشامل للسنة** | | ١٣,٧٣٥ | ٣٣,٣١٠ |
| **ربحية السهم:** | | | |
| الأساسية (بالدرهم الإماراتي) | ١٩ | ٠,٠١٣ | ٠,٠٤١ |
| المخفضة (بالدرهم الإماراتي) | ١٩ | ٠,٠١٢ | ٠,٠٤١ |
| **مقاييس الأداء البديلة:** | | | |
| الأرباح المعدلة قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء | ٢٣ | ٢٣٤,٤٧٩ | ٢٠٧,٢٣٢ |

**الخليج للملاحة القابضة (ش.م.ع) وشركاتها التابعة**
**بيان المركز المالي الموحد**
**كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥**
**(الأرقام بالألف درهم إماراتي)**

| | إيضاحات | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|---|
| **الأصول** | | | |
| **الأصول المتداولة** | | | |
| النقد وما يعادله | ١٠ | ٩٢,٦٦٢ | ٤٩,٣٥٦ |
| أرصدة مصرفية مقيدة | ١٠ | ٦٥٤ | ٢٥,٣٣٨ |
| ذمم مدينة تجارية | ١١ | ٢٩,٠٢٥ | ١١,٨١١ |
| المخزون | | ١١,٩٢٠ | ١,٣١١ |
| أدوات مالية مشتقة | ١٣ | - | ٨,٣٠٢ |
| ذمم مدينة أخرى ومبالغ مدفوعة مقدماً | ١٤ | ٤٠,٧٥٥ | ٩,٩٠٦ |
| إجمالي الأصول المتداولة | | ١٧٥,٠١٦ | ١٠٦,٠٢٤ |
| **الأصول غير المتداولة** | | | |
| أرصدة مصرفية مقيدة | ١٠ | - | ٣١,٢٢١ |
| ممتلكات وآلات ومعدات | ١٢ | ٢,٢٥٦,٧٤٠ | ١,٦٤٤,١٣٠ |
| الشهرة التجارية | ٢٧ | ٢٧٠,٥٩٧ | - |
| أصول غير ملموسة | | ٤١٠ | - |
| أصول الضريبة المؤجلة | ٢٥ | ١,٩٧٠ | - |
| إجمالي الأصول غير المتداولة | | ٢,٥٢٩,٧١٧ | ١,٦٧٥,٣٥١ |
| **إجمالي الأصول** | | ٢,٧٠٤,٧٣٣ | ١,٧٨١,٣٧٥ |
| **الالتزامات وحقوق الملكية** | | | |
| **الالتزامات المتداولة** | | | |
| قروض | ١٥ | ١٩٢,٦٤٥ | ٥٦١,١٠٧ |
| ذمم دائنة تجارية وأخرى | ١٦ | ٣١٢,٥١١ | ٨٢,٩٠٤ |
| التزامات الإيجار | ١٧ | ٣٣,٩٢٤ | ٣٩,٣٢١ |
| التزامات العقود | ٦ | ١١,٨٦٦ | ١٥,٤٥٦ |
| التزامات أخرى | ١٨ | - | ٤٩٦,٩٠٤ |
| إجمالي الالتزامات المتداولة | | ٥٥٠,٩٤٦ | ١,١٩٥,٦٩٢ |
| **الالتزامات غير المتداولة** | | | |
| قروض | ١٥ | ٥٢١,٧٨٠ | ٣,٦٣٨ |
| التزامات الإيجار | ١٧ | ٣٤٤,٢٠٤ | ٣٣٧,٨٦٧ |
| مكافآت نهاية الخدمة للموظفين | | ١,٩٩٨ | ٦٣٤ |
| مخصص إيقاف التشغيل | ٤ | ٨,٣٢٧ | ٨,٠٦١ |
| إجمالي الالتزامات غير المتداولة | | ٨٧٦,٣٠٩ | ٣٥٠,٢٠٠ |
| **إجمالي الالتزامات** | | ١,٤٢٧,٢٥٥ | ١,٥٤٥,٨٩٢ |
| **حقوق الملكية** | | | |
| رأس المال | ١٩ | ٢,٥٨٦,٧١٣ | ٨٣٧,٦٩٦ |
| أسهم خزينة | ١٩ | (١٤٨,٤٩٨) | - |
| علاوة إصدار أسهم | ١٩ | ٢٦٨,٥٧١ | - |
| احتياطي قانوني | ١٩ | ٢,١٢٨ | ٢,٥٠٠ |
| احتياطيات أخرى | ١٩ | (١٨١,٠٧١) | - |
| سندات إلزامية التحويل | ١٩ | ١,١٦٦,٩١٠ | - |
| خسائر مُتراكمة | | (٢٠,٤٢٠) | (٣٤,١٥٥) |
| احتياطي الاستحواذ | ٥ | (٢,٣٩٦,٨٥٥) | (٨٣٧,٦٩٦) |
| مساهمات حقوق ملكية إضافية | | - | ٢٦٧,١٣٨ |
| إجمالي حقوق الملكية | | ١,٢٧٧,٤٧٨ | ٢٣٥,٤٨٣ |
| **إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية** | | ٢,٧٠٤,٧٣٣ | ١,٧٨١,٣٧٥ |

تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة والمصادقة على إصدارها من قِبل مجلس الإدارة بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٢٦، وتم التوقيع عليها نيابة عنهم من قبل:

| | | |
|---|---|---|
| **سعادة سهيل المزروعي** | **سيف الهزايمة** | **تامر العقاد** |
| **رئيس مجلس الإدارة** | **الرئيس التنفيذي** | **المدير المالي** |

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٩ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

**الخليج للملاحة القابضة (ش.م.ع) وشركاتها التابعة**
**بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد**
**للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥**
**(الأرقام بالألف درهم إماراتي)**

| | رأس المال | أسهم الخزينة | (خصم)/علاوة إصدار أسهم | احتياطي قانوني | احتياطيات أخرى | سندات إلزامية التحويل | خسائر متراكمة | احتياطي الاستحواذ | مساهمات حقوق ملكية إضافية | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| كما في ١ يناير ٢٠٢٤ | ٨٣٧,٦٩٦ | - | - | ٢,٥٠٠ | - | - | (٦٧,٤٦٥) | (٨٣٧,٦٩٦) | ٢٧٤,٢٢٨ | ٢٠٩,٢٦٣ |
| إجمالي الدخل الشامل للسنة | - | - | - | - | - | - | ٣٣,٣١٠ | - | - | ٣٣,٣١٠ |
| المعاملات الخاضعة لسيطرة مشتركة | - | - | - | - | - | - | - | - | (٧,٠٩٠) | (٧,٠٩٠) |
| **كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤** | **٨٣٧,٦٩٦** | **-** | **-** | **٢,٥٠٠** | **-** | **-** | **(٣٤,١٥٥)** | **(٨٣٧,٦٩٦)** | **٢٦٧,١٣٨** | **٢٣٥,٤٨٣** |
| المعاملات الخاضعة لسيطرة مشتركة | - | - | - | - | - | - | - | - | (٣٢,٦٢١) | (٣٢,٦٢١) |
| تأثير الاستحواذ على شركة تابعة ضمن عملية الاستحواذ العكسي (إيضاح رقم ٢٧) | ٤٥٤,٥٤٥ | (٢٥٣,٢٧٤) | ١٢,١١٢ | (٣٧٢) | (١٨١,٠٧١) | - | - | ١,١٧٤,١٢٩ | (٢٣٤,٥١٧) | ٩٧١,٥٥٢ |
| إصدار أسهم وسندات إلزامية التحويل لتنفيذ عملية الاستحواذ العكسي (إيضاح رقم ٢٧) | ٣٥٨,٨٤١ | - | ٨٩,٧١١ | - | - | ١,٨٢٤,٧٣٦ | - | (٢,٢٧٣,٢٨٨) | - | - |
| تسوية الالتزامات الأخرى (إيضاح رقم ١٨) | - | - | - | - | - | ٥١١,٧١٢ | - | - | - | ٥١١,٧١٢ |
| تحويل سندات إلزامية التحويل إلى أسهم في الشركة | ٩٣٥,٦٣١ | - | ٢٣٣,٩٠٧ | - | - | (١,١٦٩,٥٣٨) | - | - | - | - |
| توزيعات أرباح نقدية متعلقة بعملية الاستحواذ (إيضاح رقم ٢٧) | - | - | - | - | - | - | - | (٤٦٠,٠٠٠) | - | (٤٦٠,٠٠٠) |
| أسهم الخزينة (إيضاح رقم ١٩) | - | ١٠٤,٧٧٦ | (٦٧,١٥٩) | - | - | - | - | - | - | ٣٧,٦١٧ |
| إجمالي الدخل الشامل للسنة | - | - | - | - | - | - | ١٣,٧٣٥ | - | - | ١٣,٧٣٥ |
| **كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥** | **٢,٥٨٦,٧١٣** | **(١٤٨,٤٩٨)** | **٢٦٨,٥٧١** | **٢,١٢٨** | **(١٨١,٠٧١)** | **١,١٦٦,٩١٠** | **(٢٠,٤٢٠)** | **(٢,٣٩٦,٨٥٥)** | **-** | **١,٢٧٧,٤٧٨** |

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٩ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

**الخليج للملاحة القابضة (ش.م.ع) وشركاتها التابعة**
**بيان التدفقات النقدية الموحد**
**للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥**
**(الأرقام بالألف درهم إماراتي)**

| | إيضاحات | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|---|
| **التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية** | | | |
| أرباح السنة | | ١٣,٧٣٥ | ٣٣,٣١٠ |
| تعديلات على: | | | |
| استهلاك ممتلكات وآلات ومعدات وإطفاء أصول ملموسة | ٧ و٨ | ٥١,٥٤١ | ٤٦,٥٢٢ |
| فوائد على قروض | ٩ | ٥٩,٨٤١ | ٦١,٠٨٢ |
| الفائدة على التزامات التقاضي | ٩ | ١٤,٨٠٩ | ١٩,٤١٤ |
| فائدة على التزامات الإيجار | ٩ | ١١,٧٤٦ | ١١,٥٤١ |
| دخل التمويل | | (٤,٧٨١) | (٦٣٥) |
| مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين | | ٢٦٨ | ٤٨٢ |
| التغير في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة | ١٣ | ٨,٣٠٢ | ١٢,٣٠٣ |
| عكس الخصم لمخصص إيقاف التشغيل | ٩ | ٢٦٧ | ٢٥٨ |
| مخصص/(عكس) انخفاض قيمة الذمم المدينة التجارية والأخرى، بالصافي | ١١ و١٤ | ١٦,٤٢٢ | (١١,٦١٦) |
| شطب ذمم مدينة أخرى ومبالغ مدفوعة مقدماً | ٨ | - | ١,٠٠٠ |
| التغيرات في رأس المال العامل | | | |
| التغيرات في الحسابات التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى والمبالغ المدفوعة مقدماً | | (٤١,٥٧٥) | (٥,٧٧٨) |
| التغيرات في المخزون | | (١٥٩) | ٢٠٥ |
| التغيرات في الذمم الدائنة التجارية والأخرى | | (٣٧,٣٤٠) | (٢,٣٢٨) |
| التغيرات في التزامات العقود | | (٣,٥٩٠) | ٦,١٢٩ |
| سداد مكافآت نهاية الخدمة للموظفين | | (٤٠) | (٢٦٠) |
| صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية | | ٨٩,٤٤٦ | ١٧١,٦٢٩ |
| **التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية** | | | |
| سحب نقدي من الحسابات المصرفية المقيدة | | ٥٥,٩٠٥ | ١,٠٩٢ |
| استحواذ على شركات تابعة، بعد خصم النقد المستحوذ عليه | ٢٧ | ٥٢٠,٧٧٥ | - |
| شراء ممتلكات وآلات ومعدات | | (٥٨,٢٦٥) | (٢٠,٣٣١) |
| صافي التدفقات النقدية الناتجة من/(المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية | | ٥١٨,٤١٥ | (١٩,٢٣٩) |
| **التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية** | | | |
| متحصلات من القروض | ١٥ | ٥٨٣,٥٦٦ | - |
| سداد قروض | ١٥ | (٥٥٦,٠٧٨) | (٥٢,٨٧٧) |
| فوائد مدفوعة على قروض مصرفية | | (٦٠,١٢٦) | (٥٠,٩٨٢) |
| سداد التزامات الإيجار | ١٧ | (٣٩,٢٩٦) | (٢٠,٤٠٠) |
| مدفوعات نيابة عن الأطراف ذات العلاقة | | (٣٢,٦٢١) | (٧,٠٩٠) |
| توزيعات على المساهمين | ٢٧ | (٤٦٠,٠٠٠) | - |
| صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية | | (٥٦٤,٥٥٥) | (١٣١,٣٤٩) |
| صافي التغير في النقد وما يعادله | | ٤٣,٣٠٦ | ٢١,٠٤١ |
| النقد وما يعادله في ١ يناير | | ٤٩,٣٥٦ | ٢٨,٣١٥ |
| **النقد وما يعادله في ٣١ ديسمبر** | ١٠ | ٩٢,٦٦٢ | ٤٩,٣٥٦ |

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٩ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

## ١ الوضع القانوني والأنشطة

تأسست شركة الخليج للملاحة القابضة ("الشركة" أو "شركة الخليج للملاحة") كشركة مساهمة عامة اعتباراً من ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٦ وذلك طبقاً لقرار وزارة الاقتصاد رقم ٤٢٥ لعام ٢٠٠٦. إن أسهم الشركة مدرجة في سوق دبي المالي، ويقع مقرها الرئيسي في الطابق ٣٩ في برج إيه بي آي تريو، البرشاء، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

تتضمن هذه البيانات المالية الموحدة الأداء المالي والمركز المالي للشركة وشركاتها التابعة العاملة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة حسبما هو موضح أدناه ("يُشار إليها مُجتمعة "المجموعة"). تمتلك المجموعة العديد من الشركات التابعة الأخرى غير العاملة (تتمثل بشكل رئيسي في منشآت استثمارية)، وهي غير مدرجة في الجدول أدناه.

| اسم الشركة التابعة | الأنشطة الرئيسية | بلد التأسيس | نسبة حصة الملكية ٢٠٢٥ | نسبة حصة الملكية ٢٠٢٤ |
|---|---|---|---|---|
| مجموعة بروج للاستثمارات البترولية والغاز المنطقة الحرة | تخزين المواد البترولية والخدمات ذات الصلة | الإمارات العربية المتحدة | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ |
| مجموعة بروج للاستثمارات البترولية والغاز - المرحلة الثالثة - المنطقة الحرة | تخزين المواد البترولية والخدمات ذات الصلة | الإمارات العربية المتحدة | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ |
| بروج للاستثمارات البترولية والغاز - المرحلة الثالثة - المحدودة | الاستثمار في العقارات | الإمارات العربية المتحدة | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ |
| فيرتكس للاستثمارات القابضة ليمتد | امتلاك حقوق ملكية وأصول لا تمثل حقوق ملكية | الإمارات العربية المتحدة | ١٠٠٪ | - |
| شركة الخليج لناقلات النفط (ذ.م.م) | تأجير السفن، وما إلى ذلك | الإمارات العربية المتحدة | ١٠٠٪ | - |
| شركة الخليج للملاحة بوليمار البحرية (ذ.م.م) | وكلاء خطوط الشحن البحري | الإمارات العربية المتحدة | ١٠٠٪ | - |
| شركة ناقلات المواشي الخليجية ٢ المحدودة | امتلاك السفن | بنما | ١٠٠٪ | - |

تمتلك المجموعة فرعاً في المملكة العربية السعودية باسم شركة الخليج للملاحة القابضة (ش.م.ع) (فرع المملكة العربية السعودية)، يعمل في مجال خدمات تأجير السفن.

تزاول الشركة بشكلٍ رئيسي أعمال النقل البحري لمنتجات النفط والبترول والبضائع المماثلة فضلاً عن تأجير السفن وخطوط الشحن ونقل الركاب والبضائع بالسفن وخدمات التأجير للشحن البحري وللركاب وخدمات الشحن ووكلاء خطوط الشحن البحري وخدمات النقل والتخليص وخدمات تحميل وتفريغ وتعبئة البضائع وخدمات الشحن البحري وعمليات إدارة السُفن، وتوفير التخزين والعمليات المساعدة الأخرى المتعلقة بالنفط الخام والنفط المكرر.

**الاستحواذ العكسي**

أعلنت الشركة، بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠٢٥، أنها أبرمت اتفاقية بيع وشراء مشروطة مع شركة بروج للطاقة المحدودة للاستحواذ على نسبة ١٠٠٪ من ملكية الشركات التابعة لشركة بروج للطاقة المحدودة: مجموعة بروج للاستثمارات البترولية والغاز المنطقة الحرة، ومجموعة بروج للاستثمارات البترولية والغاز المرحليتين الثانية والثالثة - المنطقة الحرة، وشركتها التابعة، وشركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز المرحلة الثالثة المحدودة (يُشار إليهما معاً باسم "بروج للاستثمارات البترولية والغاز المرحلة الثالثة") (يُشار إليها مجتمعة باسم "بروج للاستثمارات البترولية والغاز). تم إتمام الصفقة بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٥.

لتسهيل عملية الاستحواذ على شركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز المنطقة الحرة، قامت الشركة بتأسيس شركة شيبينج نافيجيشن إنفستمنتس (اس بي في) المحدودة، وشركة فيرتكس للاستثمارات القابضة ليمتد كشركة تابعة لشركة شيبينج نافيجيشن. أصبحت شركة فيرتكس هي الشركة القابضة المباشرة لشركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز المنطقة الحرة. تم نقل ملكية شركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز - المرحلة الثالثة إلى منشأة استثمارية قائمة ضمن المجموعة.

أسفرت هذه المعاملة عن حصول المالكين السابقين لشركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز من المساهمين على مبلغ ٤٦٠ مليون درهم إماراتي نقداً، و٣٥٨,٨٤١,٤٧٦ سهماً جديداً بسعر ١,٢٥ درهم إماراتي للسهم الواحد، وسندات إلزامية التحويل بسعر ١,٢٥ درهم إماراتي للسهم الواحد.

## ١ الوضع القانوني والأنشطة (تابع)

### الاستحواذ العكسي (تابع)

بموجب الاتفاقية التعاقدية، تُعتبر شركة الخليج للملاحة القابضة هي المُستحوذ القانوني على شركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز. ومع ذلك، لأغراض إعداد التقارير المالية، سيتم اعتبار شركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز هي الطرف المُستحوذ من الناحية المحاسبية، فيما يُعرف باسم الاستحواذ العكسي، عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ "عمليات دمج الأعمال". تُعتبر شركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز الطرف المُستحوذ من الناحية المحاسبية، بينما تُعتبر شركة الخليج للملاحة القابضة هي الطرف المُستحوذ عليه من الناحية المحاسبية، وذلك نظراً لسيطرة مساهمي شركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز على المجموعة بعد دمج الأعمال، والتغيير الذي طرأ على تشكيل مجلس الإدارة، والحجم النسبي للشركتين.

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣، يتم تحديد مقابل الشراء بالرجوع إلى قيمة الأسهم التي كان سيتعين على شركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز إصدارها للاستحواذ على شركة الخليج للملاحة القابضة في تاريخ الاستحواذ. وتعد الدفعة النقدية البالغة ٤٦٠ مليون درهم إماراتي بمثابة توزيعاً لرأس المال على المساهمين السابقين لمجموعة بروج للاستثمارات البترولية والغاز، وعليه تم احتسابه بشكل منفصل عن عملية دمج الأعمال باعتباره توزيعات أرباح نقدية على المساهمين.

على الرغم من أن شركة الخليج للملاحة القابضة هي المنشأة القانونية وأن هذه البيانات المالية الموحدة تُعرض باعتبارها البيانات المالية لشركة الخليج للملاحة القابضة، فقد تم إعدادها على أساس أن شركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز هي الطرف المُستحوذ من الناحية المحاسبية، حيث تمثل البيانات المالية المستمرة.

وعليه، تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ على الأساس التالي:

- أن تقوم شركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز بإدارة الحسابات المستمرة بالتكلفة التاريخية، وهي الطرف المُستحوذ من الناحية المحاسبية؛
- أن يتم تقييم شركة الخليج للملاحة القابضة بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ، وهي الشركة المستحوذ عليها من الناحية المحاسبية.

المعلومات المقارنة الواردة في البيانات المالية الموحدة هي تلك الخاصة بشركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (إيضاح رقم ٢٦)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

يُرجى الاطلاع على الإيضاح رقم ٢٧ "عمليات دمج الأعمال" لمزيدٍ من التفاصيل حول الاستحواذ العكسي.

## ٢ أساس إعداد البيانات المالية الموحدة

### أساس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الأدوات المالية المشتقة المسجلة بالقيمة العادلة.

نظرًا لأن معظم معاملات المجموعة مقومة بالدولار الأمريكي أو بعملات مرتبطة بالدولار الأمريكي، فإن العملة الوظيفية للشركات هي الدولار الأمريكي. ومع ذلك، يتم عرض البيانات المالية الموحدة للمجموعة بدرهم الإمارات العربية المتحدة ("الدرهم الإماراتي")، وهي عملة العرض للشركة. تم تحويل المبالغ بالدولار الأمريكي إلى الدرهم الإماراتي بمعدل ١ دولار أمريكي = ٣,٦٦ درهم إماراتي، نظرًا لثبات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدرهم الإماراتي. تم تقريب كافة القيم إلى أقرب عدد صحيح بالألف (ألف درهم إماراتي)، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

### أساس توحيد البيانات المالية

تتألف البيانات المالية الموحدة من البيانات المالية للشركة وشركاتها التابعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. تتحقق السيطرة عندما تتعرض المجموعة إلى، أو يكون لديها حقوق في، عوائد متغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها.

وبشكل خاص تسيطر المجموعة على شركة مستثمر فيها في حال وفقط إذا كان لدى الشركة:

- نفوذ على الشركة المستثمر فيها (أي حقوق قائمة تمنحها القدرة الحالية على توجيه النشاطات ذات الصلة للشركة المستثمر فيها)؛
- تعرض أو حقوق في العوائد المتغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها؛
- والقدرة على استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على عوائدها.

عندما يكون لدى المجموعة حقوق تصويت أقل من غالبية حقوق التصويت أو حقوق مماثلة في الشركة المستثمر فيها، عندئذٍ تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة عند تقييم ما إذا كان لها سلطة للسيطرة على الشركة المستثمر فيها، بما في ذلك العوامل التالية:

- الترتيبات التعاقدية مع مالكي الأصوات الآخرين في الشركة المستثمر فيها؛
- الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
- حقوق التصويت الخاصة بالمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

## ٢ أساس إعداد البيانات المالية الموحدة (تابع)

### أساس توحيد البيانات المالية (تابع)

تقوم المجموعة بإعادة تقييم فيما إذا كانت لديها السيطرة على الشركة المستثمر فيها أم لا، إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى أن هناك تغيرات لعنصر أو أكثر من العناصر الثلاث للسيطرة. يبدأ توحيد نتائج الشركة التابعة عندما تسيطر المجموعة على الشركة التابعة ويتوقف توحيد تلك النتائج متى تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة. يتم إدراج الأصول والالتزامات ودخل ومصروفات الشركة التابعة المستحوذ عليها أو المستبعدة خلال السنة في البيانات المالية الموحدة من تاريخ بدء سيطرة المجموعة على الشركة التابعة حتى تاريخ توقف سيطرة المجموعة على هذه الشركة.

عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة بهدف جعل سياساتها المحاسبية متوافقة مع السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم استبعاد جميع الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية فيما بين شركات المجموعة ذات الصلة بالمعاملات بين أعضاء المجموعة بالكامل عند توحيد البيانات المالية.

### دمج الأعمال والشهرة التجارية

يتم احتساب دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ. يتم قياس تكلفة الاستحواذ على أنها إجمالي المقابل المحول الذي تم قياسه بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، وكذلك الحصص غير المسيطرة في الشركة المستحوذ عليها. في كل عملية دمج أعمال، تختار المجموعة إما قياس الحصص غير المسيطرة في المنشأة المستحوذ عليها بالقيمة العادلة وإما بحسب حصتها النسبية من صافي الأصول القابلة للتحديد في المنشأة المستحوذ عليها. كما يتم تسجيل التكاليف المتعلقة بالاستحواذ كمصروفات عند تكبدها، ويتم إدراجها في المصروفات الإدارية.

تُحدّد المجموعة أنها قد استحوذت على شركة ما عندما تشمل مجموعة الأنشطة والأصول المستحوذ عليها مُدخلًا وعملية جوهرية تُسهمان معًا بصورة جوهرية في القدرة على إنتاج مخرجات. وتُعدّ العملية المستحوذ عليها جوهرية إذا كانت ضرورية للقدرة على الاستمرار في إنتاج المخرجات، وكانت المُدخلات المستحوذ عليها تتضمّن قوى عاملة منظّمة تمتلك المهارات أو المعرفة أو الخبرة اللازمة لتنفيذ تلك العملية، أو إذا كانت تُسهم بصورة كبيرة في القدرة على الاستمرار في إنتاج المخرجات وتُعتبر فريدة أو نادرة أو لا يمكن استبدالها دون تكبّد تكلفة أو جهدٍ كبير أو التأخر في القدرة على الاستمرار في إنتاج المخرجات.

عندما تستحوذ المجموعة على شركة ما، تجري تقييماً للأصول والالتزامات المالية المفترضة من أجل التصنيف المناسب وفقاً للبنود التعاقدية والأوضاع الاقتصادية والظروف القائمة كما في تاريخ الاستحواذ. يشمل ذلك فصل المشتقات المتضمنة في العقد الأساسي من قبل الشركة المستحوذ عليها.

إن أي مقابل يحتمل تحويله من قبل الشركة المستحوذة سيتم الاعتراف به بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ. أما المقابل المحتمل المُصنّف كحقوق ملكية فلا يعاد قياسه، وتُحتسب أي تسويات لاحقة لهذا المبلغ ضمن حقوق الملكية. يُقاس المقابل المحتمل المصنَّف كأصل أو التزام، والذي يُعد أداة مالية ويدخل ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية"، بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر بموجب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. يعاد قياس المقابل المحتمل الآخر الذي لا يقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بالقيمة العادلة في تواريخ التقارير اللاحقة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر.

الاستحواذ العكسي هو عملية دمج أعمال يُصدر فيها المُستحوذ القانوني أدوات حقوق ملكية، وبالتالي يُعتبر من الناحية المحاسبية الطرف المستحوذ عليه، في حين يُعتبر الطرف القانوني المستحوذ عليه، الذي تم الاستحواذ على حصته في حقوق الملكية، من الناحية المحاسبية الطرف المُستحوذ، وذلك وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ "*عمليات دمج الأعمال*". يجب أن يستوفي الطرف المستحوذ عليه من الناحية المحاسبية تعريف "الأعمال التجارية" حتى يتم احتساب المعاملة على أنها استحواذ عكسي، وفي هذه الحالة تنطبق جميع مبادئ الاعتراف والقياس الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣، بما في ذلك شرط الاعتراف بالشهرة التجارية.

يتم مبدئياً قياس الشهرة التجارية بالتكلفة (باعتبارها الزيادة في إجمالي المقابل المحول والمبلغ المعترف به للحصص غير المسيطرة وأي حصص محتفظ بها سابقاً عن صافي الأصول القابلة للتحديد المستحوذ عليها والالتزامات المفترضة). إذا كانت القيمة العادلة لصافي الأصول المستحوذ عليها تزيد عن إجمالي مبلغ المقابل المالي المحول، تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت قد حددت بشكل صحيح جميع الأصول المستحوذ عليها وجميع الالتزامات المتحملة وتقوم بمراجعة الإجراءات المستخدمة لقياس المبالغ المطلوب سدادها المعترف بها في تاريخ الاستحواذ. إذا نتج عن إعادة التقييم استمرار وجود فائض في القيمة العادلة لصافي الأصول المستحوذ عليها مقارنةً بإجمالي المقابل المحوَّل، فسيتم الاعتراف بهذا الربح في الأرباح أو الخسائر.

بعد الاعتراف المبدئي، تُقاس الشهرة التجارية بالتكلفة ناقصاً خسائر متراكمة لانخفاض القيمة. لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم تخصيص الشهرة التجارية المستحوذ عليها في دمج الأعمال من تاريخ الاستحواذ لكل وحدة من الوحدات المنتجة للنقد التي يمكن أن تستفيد من دمج الأعمال لدى المجموعة، بغض النظر عما إذا كانت أصول أو التزامات أخرى للشركة المستحوذ عليها قد تم تخصيصها لتلك الوحدات.

في حال تم تخصيص شهرة تجارية لوحدة منتجة للنقد وتم استبعاد جزء من العملية ضمن هذه الوحدة، يتم إدراج الشهرة التجارية المرتبطة بالعملية المستبعدة في القيمة الدفترية للعمليات عند تحديد الأرباح أو الخسائر من استبعاد العملية. يتم قياس الشهرة التجارية التي تم استبعادها في هذه الظروف استناداً إلى القيم المتعلقة بالعملية المستبعدة والجزء المتبقي من الوحدة المنتجة للنقد.

## ٣ التغيّرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

**التفسيرات والمعايير المُعدَّلة والجديدة**

قامت المجموعة بتطبيق معايير وتعديلات معينة للمرة الأولى، تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥. لم تطبق المجموعة في وقت مبكر أي معيار أو تفسير أو تعديل آخر تم إصداره ولم يسر بعد.

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ - عدم إمكانية صرف العملات الأجنبية؛

لم يكن لتطبيق التعديلات الواردة أعلاه تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

**التفسيرات والمعايير الجديدة التي لم تصبح سارية بعد**

تعتزم المجموعة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات الجديدة والمُعدَّلة، إن وجدت، عندما تصبح سارية المفعول.

- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ - طُرق تصنيف الأدوات المالية وقياسها (١ يناير ٢٠٢٦)؛
- التعديلات التي تطرأ على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١ - تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ - الأدوات المالية: الإفصاح، والإرشادات المصاحبة له بشأن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ - الأدوات المالية، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٠ - البيانات المالية الموحدة، ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٧ - بيانات التدفقات النقدية (١ يناير ٢٠٢٦)؛
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٩ – "الشركات التابعة دون مساءلة عامة: الافصاحات" (١ يناير ٢٠٢٧)؛
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ - "العرض والإفصاح في البيانات المالية الوحدة" (١ يناير ٢٠٢٧)؛

لا تتوقع المجموعة أن يكون لتلك المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة، باستثناء المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨، تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة. تراجع الإدارة حالياً المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨، وتقيّم تأثيره المُحتمل على السياسات المحاسبية للمجموعة والإفصاحات وإعداد التقارير المالية.

## ٤ الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة يتطلب من الإدارة أن وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ المصروفات والأصول والالتزامات والإفصاحات الخاصة بالأصول المحتملة، في تاريخ التقرير. ومع ذلك، قد يتسبب عدم اليقين من الافتراضات والتقديرات في نتائج قد تتطلب تعديل جوهري في القيمة الدفترية للأصول أو الالتزامات المتأثرة بذلك في المستقبل.

**التقديرات**

الأعمار الإنتاجية واستهلاك الممتلكات والآلات والمعدات

تقوم المجموعة بتحديد الأعمار الإنتاجية المقدرة للممتلكات والآلات والمعدات لاحتساب الاستهلاك. يتم تحديد هذا التقدير بعد الأخذ بعين الاعتبار الاستخدام المتوقع للأصل أو حالته من حيث التلف الناتج عن الاستخدام وتأثير القيمة المتبقية المتوقعة. تقوم الإدارة بمراجعة الأعمار الإنتاجية سنوياً، ويمكن تعديل تكاليف الاستهلاك في المستقبل عندما ترى الإدارة أن الأعمار الإنتاجية مختلفة عن التقديرات السابقة.

مخصص إيقاف التشغيل

في إطار اتفاقية إيجار الأرض المبرمة بين بلدية الفجيرة (منطقة الفجيرة للصناعة البترولية) وشركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز، يقع على عاتق المجموعة التزام قانوني بإزالة الآلات عند انتهاء مدة عقد الإيجار. وبناءً على ذلك، قامت المجموعة بالاعتراف بمخصص إيقاف التشغيل المتعلق بتكاليف إزالة الآلات. عند تحديد القيمة العادلة للمخصص، يتم وضع افتراضات وتقديرات فيما يتعلق بمعدل الخصم، والتكلفة المتوقعة لتفكيك الآلات وإزالتها من الموقع، والتوقيت المتوقع لتكبد تلك التكاليف. بلغت القمة الدفترية للمخصص، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، ما قيمته ٨,٣٢٧ ألف درهم إماراتي (٢٠٢٤: ٨,٠٦١ ألف درهم إماراتي). تقدر المجموعة أن هذه التكاليف ستتحقق خلال ٦٠ عاماً، وتقوم بحساب المخصص باستخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة استناداً إلى الافتراضات التالية:

- النطاق التقديري لتكلفة القدم المربع – ١٦٧ درهم إماراتي؛
- معدل خصم بنسبة ٣٪ استناداً إلى معدل الفائدة الخالي من المخاطر على المدى الطويل والمعدل حسب التضخم؛

معدل التضخم بنسبة ٠,٨٪ المستخدم في استقراء التدفقات النقدية.

## ٤ الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تابع)

### التقديرات (تابع)

انخفاض قيمة الممتلكات والآلات والمعدات والشهرة التجارية

تقوم المجموعة بتقييم الأصول أو الوحدات المنتجة للنقد للتحقق من مدى تعرضها لانخفاض في القيمة كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل قد لا تكون قابلة للاسترداد. في حالة وجود مؤشر على انخفاض القيمة، يتم إجراء تقدير رسمي للقيمة القابلة للاسترداد، والتي تتمثل في القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة من الاستخدام، أيهما أكبر. تتطلب عمليات التقييم استخدام التقديرات والافتراضات التي تخضع للمخاطر وحالات عدم اليقين. عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المنتجة للنقد القيمة القابلة للاسترداد، يتم اعتبار الأصل/الوحدة المنتجة للنقد أنها تعرضت لانخفاض القيمة، ويتم تخفيضها إلى قيمتها القابلة للاسترداد. عند تقييم القيمة القابلة للاسترداد، يتم تعديل التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لتعكس المخاطر المتعلقة بمجموعة الأصول، ويتم تخفيضها إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المتعلقة بالأصل. يُعرَّف صافي القيمة العادلة بعد خصم تكاليف البيع بأنه السعر الذي يمكن تحصيله عند بيع الأصل في معاملة مُنظَّمة بين المشاركين في السوق، ولا يعكس أثر العوامل الخاصة بالمنشأة ذاتها والتي لا تنطبق على المنشآت الأخرى بصفة عامة.

لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم تجميع الأصول عند أدنى مستويات توجد عندها تدفقات نقدية داخلة يمكن تحديدها بشكل منفصل والتي تكون مستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول. نظراً لارتباط أصول المرحلتين الأولى والثانية من الممتلكات والآلات والمعدات من الناحية التقنية بمصنع معالجة واحد، تعتبر المجموعة هذه الأصول بمثابة وحدة واحدة منتجة للنقد.

بالإضافة إلى ذلك، ترتبط التقديرات غير المؤكدة بافتراضاتٍ ذات صلة بمعدل الخصم المُستخدم في نموذج التدفقات النقدية المخصومة فضلاً عن التدفقات النقدية الداخلية المُستقبلية المتوقعة ومُعدل النمو المُستخدم لأغراض الاستقراء. فيما يتعلق بتقييم انخفاض قيمة الشهرة التجارية، فقد تم الإفصاح عن الافتراضات الرئيسية المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد للوحدات المنتجة للنقد المختلفة، بما في ذلك تحليل الحساسية، بمزيد من التفاصيل في الإيضاح رقم ٢٧.

عقود الإيجار - تقدير معدل الاقتراض الإضافي

لا يمكن للمجموعة أن تُحدد بسهولة سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار، وبالتالي، فإنها تستخدم معدل الاقتراض الإضافي لقياس التزامات الإيجار. يتمثل معدل الاقتراض الإضافي في معدل الفائدة الذي يتعين على المجموعة دفعه للاقتراض الأموال اللازمة، على مدى فترة مماثلة، وبضمان مماثل، للحصول على أصل ذي قيمة مماثلة لأصول حق الاستخدام في بيئة اقتصادية مماثلة. وعليه، فإن معدل الاقتراض الإضافي يعكس ما يجب على المجموعة أن تدفعه، وهو الأمر الذي يتطلب وضع تقديرات في حالة عدم توفر معدلات قابلة للملاحظة أو عندما تكون هناك حاجة إلى تعديلها لتعكس أحكام وشروط عقود الإيجار.

تقدر المجموعة معدل الاقتراض الإضافي باستخدام المدخلات التي يمكن ملاحظتها (مثل أسعار الفائدة في السوق) عندما تكون متاحة ومطلوبة لوضع تقديرات معينة خاصة بالمنشأة (مثل التصنيف الائتماني).

القيمة العادلة للمشتقات الضمنية

تقوم المجموعة بالاعتراف بالمشتقات الضمنية الناشئة عن خيار الشراء الخاص بالمُصدر والوارد في السندات الصادرة. تُقاس المشتقات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٣.

يتم تحديد القيمة العادلة للمشتقات الضمنية باستخدام نموذج تقييم يأخذ في الاعتبار أسعار الفائدة السائدة في السوق، وفروقات الائتمان الخاصة بالمجموعة، وسعر الاسترداد المبكر المنصوص عليه في العقد، والمدة المتبقية للسندات. يتضمن التقييم استخدام تقديرات وافتراضات، لا سيما فيما يتعلق بمعدلات الخصم ومخاطر الائتمان، والتي قد لا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر في الأسواق النشطة.

تستخدم الإدارة الأحكام في اختيار أساليب التقييم المناسبة والافتراضات الهامة. قد تؤدي التغييرات في هذه الافتراضات إلى تأثير جوهري على القيمة العادلة للمشتقات، وعلى الأرباح أو الخسائر الناتجة عنها والمُعترف بها في بيان الدخل.

مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للذمم المدينة التجارية

تقوم المجموعة بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة للذمم المدينة التجارية استناداً إلى سجل خسائر الائتمان التاريخي، مع تعديله وفقاً للعوامل الحالية والمستقبلية.

تستند المخصصات بشكل مبدئي إلى معدلات التعثر السابقة التي تم ملاحظتها لدى المجموعة. تستخدم المجموعة مخصص لتعديل خسائر الائتمان السابقة في ضوء المعلومات الاستشرافية. على سبيل المثال، إذا كان من المتوقع أن تتدهور الظروف الاقتصادية المتوقعة خلال العام المقبل، مما قد يؤدي إلى زيادة عدد حالات التعثر، فيتم حينئذٍ تعديل معدلات التعثر السابقة.

## ٤ الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تابع)

### التقديرات (تابع)

مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للذمم المدينة التجارية (تابع)

في تاريخ كل تقرير، يتم تحديث معدلات التعثر التي تمت ملاحظتها سابقاً ويتم تحليل التغيرات في التقديرات الاستشرافية.

إن تقييم الترابط بين معدلات التعثر التي تمت ملاحظتها سابقاً والظروف الاقتصادية المتوقعة وخسائر الائتمان المتوقعة هو تقدير جوهري. تتأثر قيمة خسائر الائتمان المتوقعة بالتغيرات في الظروف والظروف الاقتصادية المتوقعة. قد لا تكون خسائر الائتمان السابقة لدى المجموعة والظروف الاقتصادية المقدرة دليلاً على التعثر الفعلي للعميل في المستقبل. ترد المعلومات ذات الصلة بخسائر الائتمان المتوقعة من الذمم المدينة التجارية للمجموعة في الإيضاح رقم ٢٢.

### الأحكام

المشتقات الضمنية - خيار الشراء الخاص بالمُصدر

تشمل السندات الصادرة عن المجموعة خيار شراء الخاص بالمُصدر الذي يتيح الاسترداد المبكر بنسبة ١٠٣,٤٪ من القيمة الاسمية خلال السنوات الأربع الأولى (إيضاح رقم ١٣). عند إصدار السندات، استخدمت الإدارة أحكاماً في تقييم ما إذا كان خيار الشراء هذا وثيق الصلة بأداة الدين الأساسية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ *الأدوات المالية*. استنادًا إلى مستوى تعويض الاسترداد المبكر وتأثيره المحتمل على التدفقات النقدية التعاقدية، توصلت الإدارة إلى أن خيار الشراء غير مرتبط ارتباطًا وثيقًا بأداة الدين ذات الصلة، وبالتالي يتطلب فصله باعتباره أحد المشتقات الضمنية.

تحديد مدة عقد الإيجار للعقود ذات خيارات التجديد وخيارات الإنهاء

تحدد المجموعة مدة عقد الإيجار على أنها مدة الإيجار غير القابلة للإلغاء، بالإضافة إلى أي فترات مشمولة بخيار تمديد عقد الإيجار إذا كان هناك تأكيد معقول على ممارسة هذا الخيار المفضي إلى تمديد عقد الإيجار، أو أي فترات مشمولة بخيار إنهاء عقد الإيجار، إذا كان من المؤكد أنه لن يتم ممارسة هذا الخيار المفضي إلى إنهاء عقد الإيجار.

يوجد لدى المجموعة عقود إيجار تنطوي على خيارات التمديد والإنهاء. تطبق المجموعة أحكام عند تقييم ما إذا كان من المؤكد بشكل معقول ممارسة خيار تجديد أو إنهاء عقود الإيجار أم لا. أي أنها تأخذ في الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة التي تكون حافزاً اقتصادياً لممارسة التجديد أو الإنهاء، وبعد تاريخ بدء العقد، تُعيد المجموعة تقييم مدة عقود الإيجار إذا كان هناك حدث أو تغيُّر جوهري في الظروف التي تقع تحت سيطرتها وتؤثر على قدرتها على ممارسة خيار التجديد أو الإنهاء من عدمه (على سبيل المثال، بناء تحسينات كبيرة على العقارات المستأجرة أو تعديلات جوهرية على الأصل المؤجر).

أدرجت المجموعة فترة التجديد كجزء من مدة الإيجار لعقود إيجار الأراضي ذات فترة إيجار مبدئية مدتها ٣٠ سنة. تتوقع المجموعة استخدام خيار تجديد عقد الإيجار، لأن عدم تجديده سيكون له تأثير سلبي كبير على أعمالها وعملياتها.

تصنيف عقود إيجار العقارات - المجموعة بصفتها الطرف المؤجر

أبرمت المجموعة اتفاقيات تأجير سفن طويلة الأجل. استناداً إلى تقييم شروط وأحكام الاتفاقيات، رأت المجموعة أن فترة الإيجار لا تمثل جزءاً رئيسياً من العمر الاقتصادي للسفن ولا تبلغ القيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار للقيمة العادلة الفعلية الكلية للسفن، وقدرت المجموعة كذلك أنها تحتفظ بشكلٍ فعلي بجميع مخاطر ومزايا ملكية هذه الممتلكات، وبالتالي تحتسب هذه العقود كعقود إيجار تشغيلي.

## ٥ السياسات المحاسبية الهامة

### الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء عند تحويل السيطرة على البضائع أو الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة الحصول عليه نظير تلك الخدمات أو البضائع. تتمثل الإيرادات في صافي الخصومات، والإشعارات الدائنة وضريبة القيمة المُضافة.

التخزين والخدمات الإضافية ذات الصلة

يتم الاتفاق تعاقديًا على الأسعار الشهرية للتخزين وأسعار الخدمات التي تقدمها المجموعة قبل تقديم الخدمات، ولا تتضمن هذه الأسعار أي عناصر متغيرة جوهرية. عندما يكون من المرجح أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية إلى المجموعة، يتم الاعتراف بها في بيان الدخل الشامل الموحد بما يتناسب مع مرحلة الأداء المنجز في نهاية فترة التقرير. يحق للمجموعة الحصول على مقابل من العميل بمبلغ يتناسب بشكل مباشر مع قيمة ما أنجزته الشركة من خدمات للعميل حتى تاريخه.

## ٥ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

**الاعتراف بالإيرادات (تابع)**

التخزين والخدمات الإضافية ذات الصلة (تابع)

يتم الاعتراف بإيرادات تأجير صهاريج التخزين، بما في ذلك الحد الأدنى من الإنتاجية المضمونة، على أساس القسط الثابت على مدار الفترة التعاقدية التي يتم خلالها تقديم الخدمات. يتم الاعتراف بالإيرادات الناتجة عن الزيادة في الطاقة الإنتاجية وعمليات التدفئة/التبريد، والتجانس، ونقل المنتجات، والخدمات الأخرى عند تقديم هذه الخدمات. يستفيد العملاء من الخدمات ويستهلكونها في الوقت نفسه الذي يتم تقديمها فيه، مما يؤدي إلى الاعتراف بالإيرادات على مدار فترة زمنية. تقوم المجموعة بدور الطرف الرئيسي في جميع عقودها.

يتم إصدار فواتير برسوم التخزين مقدمًا في الشهر الذي يسبق الشهر الذي تتعلق به هذه الرسوم. يتم إصدار فواتير خدمات المناولة والخدمات الأخرى بمجرد تقديمها وبناءً على الاستخدام الفعلي.

تقوم المجموعة بالاعتراف برسوم الموانئ القابلة للاسترداد كإيرادات، حيث إنها تعمل بصفتها الطرف الرئيسي في هذا التعاقد. يتم تسجيل المصروفات المقابلة ضمن تكلفة المبيعات. ترى المجموعة أنها تسيطر على الخدمة قبل نقلها إلى العميل، وأنها مسؤولة عن الوفاء بالالتزام، مما يؤيد العرض الإجمالي للإيرادات. يتم الاعتراف بهذه الإيرادات في الوقت الذي يتم فيه تقديم الخدمة.

خدمات تأجير السفن والشحن

بناءً على مراجعتها لترتيبات إيراداتها مع عملاء تأجير السفن وخدمات الشحن، توصلت المجموعة إلى أنها الطرف الأصيل في ترتيبات الإيرادات الخاصة بها، حيث أنها الطرف المُلزم الرئيسي في جميع ترتيبات الإيرادات، ولديها حرية تحديد الأسعار، وهي التي تتعرض أيضًا لمخاطر الائتمان.

بالنسبة للإيرادات المستلمة من تأجير السفن على الأساس الزمني يتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدار مدة التأجير، مطروحًا منها رسوم عدم التشغيل.

تتكون إيرادات خدمات الشحن ومبيعات وتوزيع المنتجات البحرية من القيمة التي صدرت بها فواتير للبضائع الموردة والخدمات المقدمة، مخصوماً منها الخصومات والمرتجعات، ويتم الاعتراف بها في الوقت الذي يتم فيه تسليم البضائع وأداء الخدمات.

**التزامات العقود**

يتم الاعتراف بالتزامات العقود إذا تم استلام دفعة أو استحقاقها (أيهما أسبق) من العميل قبل أن تُقدّم المجموعة الخدمات ذات الصلة. كما يتم الاعتراف بالتزامات العقود كإيرادات عندما تقوم المجموعة بتنفيذ العقد (أي تؤول السيطرة على الخدمات ذات الصلة إلى العميل).

**المصروفات**

يتم الاعتراف بالمصروفات عند تكبدها وتسجيلها في بيان الدخل الشامل للفترة التي تتعلق بها وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

**التصنيف المتداول مقابل غير المتداول**

تعرض المجموعة الأصول والالتزامات في بيان المركز المالي بناءً على التصنيف على أساس أنها متداولة/غير متداولة.

ويتم تصنيف الأصول على أنها متداولة عندما تكون:

- من المتوقع تحقيقها أو من المقرر بيعها أو استهلاكها في سياق دورة الأعمال التشغيلية الاعتيادية؛
- يتم الاحتفاظ بها بشكل أساسي بغرض المتاجرة؛
- يكون من المتوقع تحقيقها خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير

يتم تصنيف كافة الأصول الأخرى على أنها غير متداولة.

يتم تصنيف الالتزامات على أنها متداولة في الحالات التالية:

- من المتوقع أن يتم تسويتها في دورة الأعمال التشغيلية الاعتيادية؛
- يتم الاحتفاظ بها في المقام الأول لغرض المتاجرة،
- يكون من المتوقع تسويتها خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير
- أو لا يوجد حق لتأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد فترة التقرير.

تُصنِّف المجموعة كافة الالتزامات الأخرى على أنها غير متداولة.

## ٥ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

### الممتلكات والآلات والمعدات

يتم بيان بنود الممتلكات والآلات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسائر انخفاض في القيمة متراكمة. تشمل هذه التكلفة النفقات المرتبطة مباشرة بإيصال الأصول إلى الموقع والحالة اللازمة لتصبح الأصول قادرة على العمل بالطريقة التي تريدها الإدارة، وتشمل تكلفة استبدال جزء من الممتلكات والآلات والمعدات، وتكلفة الاقتراض، واستهلاك أصول حق الاستخدام الخاصة لمشروعات الإنشاء طويلة الأجل على الأراضي المؤجرة، إذا تم استيفاء معايير الاعتراف.

يتم الاعتراف بتكلفة استبدال أو إضافة أحد بنود الممتلكات والآلات والمعدات في القيمة الدفترية للبند إذا كان من المرجح أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في هذا البند إلى المجموعة وأمكن قياس تكلفته بصورة موثوقة. يتم الاعتراف بتكاليف الصيانة اليومية للممتلكات والآلات والمعدات ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها.

تُسجَّل الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز بالتكلفة، ويتم تحويلها لاحقاً إلى فئة الممتلكات والآلات والمعدات المناسبة ويتم احتساب الاستهلاك لها وفقاً لسياسات المجموعة، عند جاهزيتها للاستخدام.

تُدرج القيمة الحالية للتكلفة المتوقعة لإيقاف تشغيل أصلٍ ما عقب استخدامه في تكلفة الأصل المعني إذا تم استيفاء معايير الاعتراف بالمُخصص. لمزيد من المعلومات حول مخصص إيقاف التشغيل المعترف به، يرجى الرجوع إلى الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (إيضاح رقم ٤) والمخصصات (إيضـــاح رقم ٥).

يحتسب الاستهلاك لشطب تكلفة الأصول، باستخدام طريقة القسط الثابت على النحو التالي:

| الفئة | سنوات |
|---|---|
| مباني | ٢٥ |
| صهاريج | ٥٠ |
| السفن (تكاليف إدخال السفن إلى الأحواض) | ٣-٤٠ |
| تركيبات | ٢٠-٢٥ |
| الأصول الأخرى | ٢-١٠ |
| أصول حق الاستخدام - أرض | ٦٠ |

يتم مراجعة الأعمار الإنتاجية وطريقة الاستهلاك بشكل دوري لضمان توافق سنة الاستهلاك وطريقة الاستهلاك مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقع أن تتحقق للمجموعة من خلال استخدام بنود الممتلكات والآلات والمعدات.

يتم تحديد الأرباح أو الخسائر من استبعاد أحد بنود الممتلكات والآلات والمعدات أو سحبه من الخدمة على أنها الفرق بين المتحصلات من الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل، ويتم الاعتراف بها كأرباح أو خسائر ضمن بيان الدخل الشامل.

### انخفاض قيمة الأصول غير المالية

تقوم المجموعة بتاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض قيمة الأصل. في حالة وجود أي مؤشر، أو عندما يلزم إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للأصل. تتمثل القيمة القابلة للاسترداد للأصل في القيمة العادلة للأصل أو الوحدة المنتجة للنقد ناقصاً تكاليف الاستبعاد أو القيمة من الاستخدام، أيهما أعلى. يتم تحديد القيمة القابلة للاسترداد من الأصل بصورة فردية، ما لم ينتج الأصل تدفقات نقدية داخلة مستقلة إلى حد كبير عن تلك الناتجة عن الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول. عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصول أو الوحدة المنتجة للنقد القيمة القابلة للاسترداد، يتم اعتبار الأصول أنها تعرضت لانخفاض القيمة، ويتم تخفيضها إلى قيمتها القابلة للاسترداد.

عند تقييم القيمة من الاستخدام، يتم تخفيض التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر الخاصة بالأصول. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف الاستبعاد، يتم الأخذ في الاعتبار المعاملات التي أجريت مؤخراً في السوق. إذا لم يتم تحديد مثل هذه المعاملات، يتم استخدام نموذج التقييم المناسب. يتم دعم هذه الحسابات بمضاعفات التقييم أو أسعار الأسهم للشركات المدرجة، أو غير ذلك من مؤشرات القيمة العادلة الأخرى المتاحة.

### تكاليف الاقتراض

تتم رسملة تكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرةً بحيازة أو إنشاء أو إنتاج أصول تتطلب فترة زمنية طويلة لتصبح جاهزة للاستخدام المرجو منها أو بيعها، كجزء من تكلفة الأصول. يتم إدراج جميع تكاليف الاقتراض الأخرى كمصروفات في الفترة التي يتم تكبدها فيها. تتضمن تكاليف الاقتراض تكاليف الفائدة والتكاليف الأخرى التي تتكبدها المجموعة فيما يتعلق باقتراض الأموال.

## ٥ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

### عقود الإيجار

تقوم المجموعة في بداية العقد بتحديد ما إذا كان العقد يمثل أو ينطوي على عقد إيجار. يمثل العقد عقد ايجار، أو يتضمن عقد ايجار، في حال تم تحويل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة زمنية نظير مقابل.

فيما يتعلق بالعقد الذي يمثل أو ينطوي على عقد إيجار، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن كل عنصر من عناصر الإيجار الواردة في العقد على أنه عقد إيجار منفصل عن العناصر غير المتعلقة بالإيجار في العقد.

تحدد المجموعة مدة عقد الإيجار على أنها الفترة غير القابلة للإلغاء في عقد الإيجار، بالإضافة إلى كل من:

(أ) الفترات التي يغطيها خيار تمديد عقد الإيجار في حال كان المستأجر متأكد إلى حد معقول من ممارسة هذا الخيار؛
(ب) الفترات التي يغطيها خيار إنهاء عقد الإيجار في حال كان المستأجر متأكد إلى حد معقول من عدم ممارسة هذا الخيار.

عند تقييم ما إذا كان من المتأكد بشكل معقول أن المستأجر سيمارس خيار تمديد عقد الإيجار، أو لن يمارس خيار إنهاء عقد الإيجار، تراعي المجموعة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة التي تشكل حافزاً اقتصادياً للمستأجر لممارسة خيار تمديد عقد الإيجار، أو لعدم ممارسة خيار إنهاء عقد الإيجار. تقوم المجموعة بمراجعة مدة عقد الإيجار في حالة حدوث تغيير في الفترة غير القابلة للإلغاء من عقد الإيجار.

الشركة بصفتها الطرف المُستأجر

عند وجود عقد ينطوي على عنصر إيجار وعنصراً واحداً أو أكثر من العناصر الإيجارية أو غير الإيجارية الأخرى، تقوم المجموعة بتخصيص المقابل في العقد لكل عنصر إيجار استناداً إلى الأسعار المستقلة لعنصر الإيجار ذات الصلة، ولإجمالي الأسعار المستقلة للعناصر غير الإيجارية.

يتم تحديد السعر المستقل ذو الصلة للعناصر الإيجارية وغير الإيجارية استناداً إلى السعر الذي قد يتقاضاه المؤجر، أو مورد مماثل، من المنشأة مقابل ذلك العنصر، أو عنصر مماثل، بشكل منفصل. في حالة عدم توفر سعر مستقل يمكن ملاحظته بسهولة، تقوم المجموعة بتقدير هذا السعر، مع الاستفادة إلى أقصى حد من المعلومات القابلة للملاحظة.

لتحديد مدة عقد الإيجار، تعيد المجموعة تقييم ما إذا كان من المؤكد بدرجة معقولة ممارسة خيار التمديد أو عدم ممارسة خيار الإنهاء، عند حدوث حدث جوهري أو تغير جوهري في الظروف والذي:

(أ) يكون ضمن نطاق سيطرة الشركة؛
(ب) يؤثر على مدى تأكد المجموعة من ممارسة خيار لم يكن مدرجاً سابقاً ضمن تحديد مدة الإيجار، أو عدم ممارسة خيار كان مدرجاً سابقاً ضمن تحديد مدة الإيجار.

تعترف المجموعة، في تاريخ بدء عقد الإيجار، بأصول حق الاستخدام المُصنَّفة ضمن الممتلكات والآلات والمعدات والتزامات الإيجار المُصنَّفة بشكل منفصل ضمن بيان المركز المالي.

عقود الايجار قصيرة الأجل وعقود ايجار الأصول ذات قيمة منخفضة

قررت المجموعة عدم الاعتراف بأصول حق الاستخدام والتزامات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل ذات مدة زمنية اقل من ١٢ شهراً وعقود الإيجار للأصول ذات القيمة المنخفضة عند نشأتها. تعترف المجموعة بدفعات الإيجار المرتبطة بتلك العقود كمصروف على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

أصول حق الاستخدام

يتم الاعتراف بأصول حق الاستخدام مبدئياً بالتكلفة التي تتألف من:

(أ) مبلغ القياس المبدئي لالتزام الإيجار؛
(ب) أي دفعات إيجار مسددة في أو قبل تاريخ بدء العقد ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة؛
(ج) أي تكاليف أولية مباشرة متكبدة من جانب الشركة؛ و
(د) تقدير للتكاليف التي سيتكبدها المستأجر لتفكيك وإزالة الأصل المعني، أو ترميم الموقع الذي يوجد عليه الأصل، أو إعادة الأصل المعني إلى الحالة المطلوبة بموجب شروط وأحكام عقد الإيجار. يتم الاعتراف بهذه التكاليف كجزء من تكلفة أصل حق الاستخدام عندما تتحمل المجموعة التزاماً بهذه التكاليف. يُعتبر الالتزام بهذه التكاليف ناشئاً إما في تاريخ بدء العقد أو نتيجة لاستخدام الأصل المعني خلال فترة معينة.

بعد الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة بإطفاء أصل حق الاستخدام على مدى مدة عقد الإيجار (يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية المتعلقة بالممتلكات والآلات والمعدات لمزيد من التفاصيل حول فترة الاستهلاك). بالإضافة إلى ذلك، يتم تخفيض أصل حق الاستخدام بشكل دوري بما يعادل خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، وتعديلها وفقاً لبعض عمليات إعادة القياس لالتزام الإيجار.

## ٥ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

### عقود الإيجار (تابع)

التزامات الإيجار

يتم الاعتراف بالتزام الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي لم تُدفع في تاريخ بدء العقد. تُخصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة المدرج في عقد الإيجار، إذا كان من الممكن تحديد هذا المعدل بسهولة. وإذا تعذر تحديد هذا المعدل بسهولة، فإن المجموعة تستخدم معدل الاقتراض الإضافي.

بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس التزام الإيجار عن طريق (أ) زيادة القيمة الدفترية لتعكس الفائدة على التزام الإيجار؛ (ب) خفض القيمة الدفترية لتعكس مدفوعات الإيجار التي تم سدادها؛ و(ج) إعادة قياس القيمة الدفترية لتعكس أي إعادة تقييم أو تعديلات على عقد الإيجار أو لتعكس مدفوعات الإيجار الثابتة المعدلة من حيث الجوهر.

عندما (أ) يحدث تغيير في مدة عقد الإيجار نتيجة إعادة تقييم مدى التأكد من ممارسة خيار التمديد أو عدم ممارسة خيار الإنهاء كما نوقش أعلاه؛ أو (ب) يحدث تغيير في تقييم خيار شراء الأصل المعني، الذي تم تقييمه بعد الأخذ في الاعتبار الأحداث والظروف في سياق خيار الشراء، تقوم المجموعة بإعادة قياس التزامات الإيجار لتعكس التغييرات في مدفوعات الإيجار من خلال خصم المدفوعات المعدلة باستخدام معدل خصم معدل. تحدد المجموعة معدل الخصم المعدل على أنه معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار للفترة المتبقية من مدة العقد، إذا كان من السهل تحديد هذا المعدل، أو معدل الاقتراض الإضافي الخاص بها في تاريخ إعادة التقييم، إذا تعذر تحديد معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار بسهولة.

عندما (أ) يحدث تغيير في المبالغ المتوقع سدادها بموجب ضمانات القيمة المتبقية؛ أو (ب) يحدث تغيير في مدفوعات الإيجار المستقبلية نتيجة تغيير في مؤشر أو معدل يُستخدم لتحديد تلك المدفوعات، بما في ذلك التغيير الناتج عن مراجعة أسعار الإيجار في السوق، تقوم المجموعة بإعادة قياس التزامات الإيجار من خلال خصم المدفوعات المعدلة باستخدام معدل خصم غير متغير، ما لم يكن التغيير في مدفوعات الإيجار ناتجًا عن تغيير في أسعار الفائدة المتغيرة. في هذه الحالة، تستخدم المجموعة معدل الخصم المعدل الذي يعكس التغيرات في سعر الفائدة.

تتعامل المجموعة مع تعديل عقد الإيجار باعتباره عقداً منفصلاً إذا استوفى الشرطين التاليين:

(أ) أن يؤدي التعديل إلى توسيع نطاق عقد الإيجار بإضافة الحق في استخدام أصل أساسي واحد أو أكثر؛
(ب) أن يزداد المقابل لعقد الإيجار بمبلغ يتناسب مع السعر المستقل لزيادة نطاق العقد، مع إجراء أي تعديلات مناسبة على ذلك السعر المستقل بما يعكس ظروف العقد المعني.

### الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية. يتم قياس الأصول والالتزامات مبدئيا بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملات المباشرة التي تتعلق مباشرةً بالاستحواذ أو إصدار أصول والتزامات مالية يتم إضافتها أو خصمها من القيمة العادلة للأصول المالية أو الالتزامات المالية، حسبما يكون مناسباً، عند الاعتراف المبدئي.

### الأصول المالية

الاعتراف المبدئي والقياس

عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف الأصول المالية على أنها مقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من الأرباح أو الخسائر.

يعتمد تصنيف الأصول المالية عند الاعتراف المبدئي على خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية وعلى نموذج أعمال إدارتها لدى المجموعة. لكي يتم تصنيف الأصول المالية وقياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا بد أن يترتب عليها تدفقات نقدية تمثل دفعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم فقط. يشار إلى هذا التقييم باسم اختبار دفعات المبلغ الأصلي والفائدة، ويتم إجراؤه لكل أداة على حدة.

يشير نموذج أعمال المجموعة لإدارة الأصول المالية إلى كيفية إدارتها لأصولها المالية من أجل تحقيق التدفقات النقدية. يحدد نموذج الأعمال ما إذا كانت التدفقات النقدية ستنشأ عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الأصول المالية أو كليهما.

تتكون الأصول المالية للمجموعة من النقد وما يعادله والأرصدة البنكية المقيدة والذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى.

## ٥ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

**الأدوات المالية (تابع)**

**الأصول المالية (تابع)**

القياس اللاحق

لأغراض القياس اللاحق، تم تصنيف الأصول المالية ضمن أربع فئات:

- الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة؛
- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مع إعادة إدراج الأرباح والخسائر المتراكمة؛
- الأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر دون إعادة إدراج الأرباح والخسائر المتراكمة عليها عند إيقاف الاعتراف؛
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

*الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة*

إن هذه الفئة هي أكثر الفئات صلة بالشركة. يتم تسجيل الأصول المالية بالتكلفة المطفأة إذا تم استيفاء الشرطين التاليين:

- إذا كان يتم الاحتفاظ بالأصول ضمن نموذج الأعمال بهدف الاحتفاظ بالأصول من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛
- أن ينتج عن البنود التعاقدية للأصول المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق.

يتم قياس الأصول المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي وتخضع للانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في الأرباح أو الخسائر عندما يتم إيقاف الاعتراف بالأصول أو يتم تعديلها أو تتعرض لانخفاض القيمة.

إيقاف الاعتراف

يتم إيقاف الاعتراف بالأصول المالية (أو حيثما ينطبق جزء من الأصول المالية أو جزء من مجموعة أصول مالية مماثلة) من بيان المركز المالي في الحالات التالية:

- انقضاء الحق في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل.
- تحول المجموعة حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصول أو عندما تتحمل التزام بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير جوهري لطرف آخر بموجب ترتيب "تمرير"؛ وإما (أ) أن تحول المجموعة بشكل فعلي كافة المخاطر والامتيازات المتعلقة بالأصول، أو (ب) لا تكون المجموعة قد حوّلت ولا احتفظت فعلياً بكافة المخاطر والامتيازات المتعلقة بالأصول، إلا أنها حوّلت السيطرة على الأصول.

عندما تحوّل المجموعة حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصول أو تبرم اتفاقية تمرير، فإنها تقوم بتقييم ما إذا كانت تحتفظ بمخاطر وامتيازات الملكية أم لا، وإلى أي مدى كان هذا الاحتفاظ. في حالة عدم التحويل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر وامتيازات الأصل بشكل جوهري، عدم نقل السيطرة على الأصل، يتم الاعتراف بالأصل بقدر استمرار مشاركة المجموعة في الأصل. في هذه الحالة، تقوم المجموعة كذلك بالاعتراف بالالتزامات ذات الصلة. تقاس الأصول المحولة والالتزامات ذات الصلة على نحو يعكس الحقوق والالتزامات التي احتفظت بها المجموعة.

يتم قياس المشاركة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الحالية الأصلية للأصل أو الحد الأقصى للمقابل الذي يتعين على المجموعة سداده، أيهما أقل.

انخفاض قيمة الأصول المالية

تقوم المجموعة بالاعتراف بمخصص خسائر الائتمان المتوقعة لجميع الأصول المالية غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. تستند خسائر الائتمان المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها. ثم يتم خصم العجز بعد ذلك بمعدل يقارب معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل. ستتضمن التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى التي تشكل جزء لا يتجزأ من الشروط التعاقدية.

بالنسبة للذمم المدينة التجارية، تقوم المجموعة بتطبيق منهجية مبسطة وقامت باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة بناءً على خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة. تقوم المجموعة باحتساب خسائر الائتمان لدى المجموعة، وتعديلها بعد مراعاة العوامل الاستشرافية الخاصة بالعملاء والبيئة الاقتصادية.

## ٥ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

### الأصول المالية (تابع)

شطب أصول مالية

يتم شطب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي (إما كلياً أو جزئياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاستردادها. وهذا هو الحال عموماً عندما تقرر المجموعة أن المدين ليس لديه أصول أو موارد أو دخل قد يُنتج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. إلا أن الأصول المالية المشطوبة قد تظل خاضعة لإجراءات تنفيذية بغرض الالتزام بإجراءات المجموعة فيما يتعلق باسترداد المبالغ المستحقة.

### الالتزامات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس

يتم تصنيف الالتزامات المالية، عند الاعتراف المبدئي، كالتزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو قروض وسلفيات أو ذمم دائنة أو كمشتقات مُصنَّفة على أنها أدوات تحوط في التحوط الفعال، حسبما يكون مناسباً.

يتم الاعتراف بجميع الالتزامات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والسلفيات والذمم الدائنة، بعد خصم التكاليف المنسوبة مباشرة للمعاملة.

القياس اللاحق

لأغراض القياس اللاحق، تم تصنيف الالتزامات المالية إلى فئتين؛

- الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛
- الالتزامات المالية المُقاسة بالتكلفة المطفأة.

ليس لدى المجموعة التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

*ذمم دائنة تجارية وأخرى*

يتم الاعتراف بالالتزامات المتعلقة بالذمم الدائنة التجارية والأخرى بالتكلفة، والتي تمثل القيمة العادلة للمقابل الواجب سداده مستقبلاً مقابل السلع والخدمات المستلمة، سواء تم إصدار فواتير بها للشركة أم لا.

*القروض*

يتم الاعتراف مبدئياً بجميع القروض بالقيم العادلة، ناقصاً تكاليف المعاملة المنسوبة لها مباشرة. ويتم قياس هذه القروض لاحقاً، بعد الاعتراف المبدئي، بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر ضمن بيان الدخل الشامل عند إيقاف الاعتراف بالالتزامات.

إيقاف الاعتراف

يتم إيقاف الاعتراف بالتزام مالي عندما يتم الوفاء بالالتزام المتعلق به أو إلغاؤه أو انتهاؤه. عندما يتم استبدال التزام مالي بآخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بشكل جوهري، أو تم تعديل شروط الالتزام الحالية بشكل جوهري، تتم معاملة هذا التغيير أو التعديل كإيقاف اعتراف بالالتزام الأصلي والاعتراف بالتزام جديد. ويتم الاعتراف بالفرق في القيم الدفترية ذات الصلة في بيان الدخل الشامل أو الخسائر.

### مقاصة الأدوات المالية

يتم مقاصة الأصول والالتزامات المالية ويتم عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط عندما يكون للمجموعة حق قانوني لمقاصة المبالغ، وأن تعتزم إما التسوية على أساس الصافي أو تسييل الأصول وتسوية الالتزامات في آنٍ واحد.

### الأدوات المالية المشتقة

تمتلك المجموعة أداة مالية مشتقة تتمثل في خيار شراء مرتبط بسندات الجهة المُصدِرة. يتم الاعتراف بالأدوات المالية المشتقة مبدئياً بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد إصدار السندات الأساسي، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالمشتقات كأصول مالية عندما تكون القيمة العادلة موجبة، وكالتزامات مالية عندما تكون القيمة العادلة سالبة.

## ٥ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

### الأدوات المالية المشتقة (تابع)

يتم إدراج أي أرباح أو خسائر ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة مباشرةً في بيان الدخل الشامل (ضمن الأرباح أو الخسائر)، وذلك نظرًا لعدم قيام المجموعة بتصنيف الأدوات المالية المشتقة ضمن علاقات تحوّط.

### النقد وما يعادله

يتكوّن النقد وما يعادله من النقد في الصندوق، والأرصدة لدى البنوك، والودائع قصيرة الأجل عالية السيولة ذات تاريخ الاستحقاق الأصلي البالغ ثلاثة أشهر أو أقل، والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة، وتخضع لمخاطر غير جوهرية للتغير في قيمتها.

### حقوق الملكية والاحتياطيات

يمثل رأس المال القيمة الاسمية للأسهم التي تم إصدارها.

تشمل علاوة إصدار الأسهم أي علاوات تم الحصول عليها عند إصدار أسهم رأسمالية أو الأرباح من بيع أسهم خزينة. إن أي تكاليف متعلقة بمعاملة إصدار الأسهم تُخصم من علاوة إصدار الأسهم، بعد خصم أي منافع ضريبة الدخل ذات الصلة.

تتضمن مكونات حقوق الملكية الأخرى ما يلي:

- أسهم الخزينة؛
- يشمل الاحتياطي القانوني التحويلات السنوية من أرباح المجموعة؛
- تشمل الخسائر المتراكمة كافة الأرباح أو الخسائر المحتجزة للفترة الحالية والسابقة.
- احتياطيات أخرى - تتضمن احتياطيًا ناشئًا عن إصدار أسهم بخصم مقابل تسوية الالتزامات، وتعديلًا على الاستحواذ على حصص غير مسيطرة في عام ٢٠٢٢ (انظر إيضاح رقم ١٩)؛
- سندات إلزامية التحويل – تشمل أدوات مالية تصدرها الشركة يتم تحويلها إلى عدد ثابت من أدوات حقوق الملكية في تاريخ مستقبلي محدد أو عند تحقق حدث محدد مسبقاً.
- احتياطي الاستحواذ – يتعلق احتياطي الاستحواذ بالمعالجة المحاسبية لعملية الاستحواذ العكسي وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٣) "دمج الأعمال"، ويمثل الأثر المتبقي على حقوق الملكية الناتج عن تطبيق محاسبة الاستحواذ العكسي.

يتم تسجيل كل المعاملات مع مالكي الشركة/المجموعة ضمن حقوق الملكية على نحوٍ منفصل.

أسهم الخزينة هي أدوات حقوق ملكية تستحوذ عليها الشركة ويتم الاعتراف بها بالتكلفة وتُخصم من حقوق الملكية. لا يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر في الأرباح أو الخسائر عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات الملكية الخاصة بالشركة. يتم الاعتراف بأي فرق بين القيمة الدفترية والمقابل، في حال إعادة إصدارها، ضمن علاوة إصدار الأسهم.

### ربحية السهم الأساسية

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة الأرباح العائدة إلى مالكي الشركة، باستثناء أي تكاليف ترتبط بخدمة حقوق الملكية بخلاف الأسهم العادية، على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة خلال العام (باستثناء الأسهم العادية التي قامت الشركة بشرائها والمحتفظ بها كأسهم خزينة).

### ربحية السهم المخفّضة

يتم احتساب ربحية السهم المخفضة من خلال تعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة على افتراض تحويل جميع الأسهم العادية المحتملة المخفضة. لا يوجد لدى الشركة أي فئات من الأسهم العادية المحتمل تخفيضها، ما يعني أن ربحية السهم المخفضة هي نفسها ربحية السهم الأساسية.

### المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون لدى المجموعة التزام حالي (قانوني أو ضمني) نتيجة لحدث سابق، ومن المحتمل أن يتطلب تدفق خارج للموارد التي تتضمن منافع اقتصادية لتسوية الالتزام، ويمكن إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. إذا توقعت المجموعة سداد جزء أو كل قيمة المخصص، فعلى سبيل المثال، بموجب عقد التأمين، يتم الاعتراف بالقيمة المستردة كأصل منفصل، وذلك فقط عندما يكون الاسترداد شبه مؤكد. تُعرض المصروفات المتعلقة بأي مخصص في الأرباح أو الخسائر بعد خصم أية مبالغ يتم استردادها.

## ٥ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

**المخصصات (تابع)**

إذا كان تأثير القيمة الزمنية للمال جوهرياً، يتم خصم المُخصصات باستخدام معدل ما قبل الضريبة الحالي والذي يعكس، حيثما يكون ملائماً، المخاطر الخاصة بالالتزامات. عند استخدام الخصم، يتم الاعتراف بالزيادة في المخصص بسبب مرور الوقت كتكلفة تمويل.

التزام إيقاف التشغيل

تسجل المجموعة مخصصاً لتكاليف إيقاف التشغيل المتعلقة بخزانات التخزين وغيرها من العمليات المساندة لمنشآت النفط الخام والنفط النظيف. يتم الاعتراف بتكاليف إيقاف التشغيل بالقيمة الحالية للتكاليف المتوقعة لتسوية الالتزام، باستخدام التدفقات النقدية المقدرة، كما يتم الاعتراف بها كجزء من تكلفة الأصل ذو الصلة. كما يتم خصم هذه التدفقات النقدية باستخدام معدل خصم حالي قبل الضريبة يعكس المخاطر الخاصة بالتزام إيقاف التشغيل. يتم تحميل عكس الخصم ضمن المصروفات عند تحققه، ويتم الاعتراف به في الأرباح أو الخسائر ضمن تكاليف التمويل. تتم مراجعة التكاليف المستقبلية المقدّرة لإيقاف التشغيل سنوياً ويتم تعديلها عند الاقتضاء. كما تُضاف التغيرات في التكاليف المستقبلية المقدرة، أو في معدل الخصم المطبق، إلى تكلفة الأصل أو تُخصم منها.

**القيم العادلة للأدوات المالية**

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم تداولها في سوق نشط بتاريخ كل تقرير، استناداً إلى الأسعار المدرجة في السوق أو عروض أسعار الوكلاء (سعر العرض للمراكز الطويلة وسعر الطلب للمراكز القصيرة)، دون أي تخفيض لتكاليف المعاملات.

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة في سوق نشط باستخدام أساليب التقييم المناسبة. قد تشتمل هذه الأساليب على استخدام معاملات تجارية حديثة في السوق؛ أو الاستناد إلى القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة عملياً؛ أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو غيرها من أساليب التقييم.

إضافة إلى ذلك، ولأغراض إعداد التقارير المالية، تُصنَّف قياسات القيمة العادلة ضمن المستوى ١ أو ٢ أو ٣ استناداً إلى أي درجة تكون فيها مُدخلات قياسات القيمة العادلة قابلة للملاحظة ومدى أهمية هذه المعطيات بالنسبة لقياس القيمة العادلة في مجملها، كما يلي:

- المستوى ١: مُدخلات تُمثِّل الأسعار المدرجة (غير المُعدَّلة) في أسواق نشطة لأصول أو التزامات مماثلة والتي يمكن للمنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس؛
- المستوى ٢: مُدخلات بخلاف الأسعار المدرجة ضمن المستوى ١ والتي يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام، سواء بشكل مُباشر أو غير مُباشر؛
- والمستوى ٣: مُدخلات لا يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام.

**الضرائب**

ضريبة القيمة المضافة

يتم الاعتراف بالمصروفات والأصول بعد خصم مبلغ ضريبة المدخلات، باستثناء الحالات التالية:

- عندما تكون ضريبة المدخلات المتكبدة لشراء أصول أو خدمات غير قابلة للاسترداد من السلطة الضريبية، وفي هذه الحالة، يتم الاعتراف بضريبة المدخلات كجزء من تكلفة استحواذ الأصل أو كجزء من بند المصروفات، حسبما يكون مناسباً؛
- يتم إدراج صافي مبلغ ضريبة القيمة المضافة القابلة للاسترداد من، أو المستحقة الدفع إلى السلطة الضريبية كجزء من الذمم المدينة أو الدائنة في بيان المركز المالي، حسبما يكون مناسباً.

يتم الاعتراف بضريبة القيمة المضافة على المدخلات عند توريد السلع أو الخدمات إلى المجموعة، والتي تكون الضريبة المتعلقة بها قد تم سدادها أو تستحق السداد من قبل المجموعة للمورد.

يتم الاعتراف بضريبة القيمة المضافة على المخرجات فيما يتعلق بتوريد سلع أو تقديم خدمات خاضعة للضريبة من قبل المجموعة، والتي يتم احتساب الضريبة عليها وتكون مستحقة السداد إلى الهيئة الاتحادية للضرائب بدولة الإمارات العربية المتحدة.

**ضرائب الدخل**

يتألف مصروف الضريبة المُعترف به في الأرباح أو الخسائر من مجموع الضريبة المؤجلة والضريبة الحالية غير المعترف بها في الدخل الشامل الآخر أو في حقوق الملكية مباشرة.

## ٥ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

### ضريبة الدخل (تابع)

ضريبة الدخل الحالية

يتم قياس أصول والتزامات ضريبة الدخل الحالية بالمبلغ المتوقع استرداده من أو دفعه إلى السلطات الضريبية. إن معدلات الضريبة والقوانين الضريبية المُستخدمة لاحتساب الضريبة هي نفسها المُطبقة أو من المقرر تطبيقها في تاريخ التقرير في الدول التي تعمل فيها المجموعة وتحقق دخلاً خاضعاً للضريبة.

إن ضريبة الدخل الحالية المتعلقة بالبنود المُعترف بها مباشرةً في حقوق الملكية يتم الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية وليس في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. تقيّم الإدارة بشكل دوري المواقف المُتخذة في الإقرارات الضريبية وذلك بالنسبة إلى الحالات التي تخضع فيها اللوائح الضريبية لتفسيرات، وتقوم بتكوين مخصصات بشأنها حيثما يكون مناسباً.

الضريبة المؤجلة

يتم رصد مخصص للضريبة المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام فيما يتعلق بالفروقات المؤقتة بين الأوعية الضريبية للأصول والالتزامات وبين قيمها الدفترية لأغراض إعداد التقارير المالية في تاريخ التقرير.

يتم الاعتراف بأصول الضريبة المؤجلة لكافة الفروقات المؤقتة التي يمكن اقتطاعها وترحيل التخفيضات الضريبية غير المستخدمة والخسائر غير المستخدمة إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل أن تكون هناك أرباح مستقبلية خاضعة للضريبة يمكن استخدامها، باستثناء الظروف التي لا يسمح بها معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢.

تتم مراجعة القيمة الدفترية لأصول الضريبة المُؤجلة في كل تاريخ تقرير ويتم تخفيضها إلى الحد الذي لم يعد من المُحتمل فيه أن تتحقق أرباح خاضعة للضريبة وذلك للسماح باستخدام كافة أو بعض أصول الضريبة المؤجلة. يتم إعادة تقييم أصول الضريبة المؤجلة غير المُعترف بها في كل تاريخ تقرير، كما يتم الاعتراف بها إلى الحد الذي يحتمل فيه أن تسمح الأرباح الضريبية المُستقبلية باسترداد أصل الضريبة المُؤجلة.

يتم الاعتراف بأصول الضريبة المُؤجلة إلى الحد الذي يكون من المُحتمل أن تُستخدم الخسائر الضريبية الأساسية أو الفروقات المؤقتة التي يمكن اقتطاعها مقابل الأرباح المُستقبلية الخاضعة للضريبة. ويتم تقييمها استناداً إلى توقعات المجموعة للنتائج التشغيلية المُستقبلية، والمعدلة بناءً على الإيرادات والمصروفات الجوهرية غير الخاضعة للضريبة والحدود التي تحدد استخدام الخسائر والتخفيضات الضريبية غير المُستخدمة.

يتم الاعتراف بالتزامات الضريبة المؤجلة في العموم بالكامل، على الرغم من أن معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢ يضع إعفاءات محدودة بشأنها. ونتيجة لتلك الإعفاءات، لا تعترف المجموعة بالضريبة المؤجلة على الفروق المؤقتة المتعلقة بالشهرة التجارية.

يتم قياس أصول والتزامات الضريبة المؤجلة وفقاً لمعدلات الضريبة المتوقع تطبيقها في السنة التي يتم فيها تسييل الأصل أو تسوية الالتزام وفقاً للمعدلات الضريبية (والقوانين الضريبية) التي تم تطبيقها أو من المُقرر تطبيقها بشكل فعلي في تاريخ التقرير.

إن الضريبة المؤجلة المتعلقة بالبنود المُعترف بها خارج الأرباح أو الخسائر يتم الاعتراف بها خارج الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف ببنود الضريبة المُؤجلة المتعلقة بالمعاملات ذات الصلة إما في الدخل الشامل الآخر أو مباشرة في حقوق الملكية.

## ٦ الإيرادات

| | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|
| *الإيرادات المُعترف بها على مدى فترة زمنية* | | |
| الدخل من إيجار المخزون | ٢٨١,٦٦٢ | ٢٦١,٤٥١ |
| خدمات إضافية | ٩,٣٤٣ | ١٠,٧٤٤ |
| تأجير السفن | ٨,٤٣١ | - |
| *الإيرادات المعترف بها في وقت محدد* | | |
| رسوم الموانئ القابلة للسداد (إيضاح ٧) | ٧,٨٥٣ | ٨,٦٨٨ |
| خدمات الشحن والخدمات الفنية | ٢٤٩ | - |
| | ٣٠٧,٥٣٨ | ٢٨٠,٨٨٣ |

لا يوجد طابع دوري في عمليات المجموعة.

تم تخصيص عقود التخزين التجاري المبرمة مع العملاء كضمان مقابل قرض تم الحصول عليه خلال السنة (الإيضاح رقم ١٥).

وقد قامت المجموعة بسداد رسوم الموانئ القابلة للسداد بمبلغ ٧,٨٥٣ ألف درهم إماراتي (٢٠٢٤: ٨,٦٨٨ ألف درهم إماراتي) إلى سلطة الميناء نيابةً عن العملاء، على أن تتم إعادة تحميلها على العملاء دون أي هامش ربح.

### أرصدة العقود

| | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|
| ذمم مدينة تجارية (يُرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ١١ لمزيد من التفاصيل) | ٢٩,٠٢٥ | ١١,٨١١ |
| التزامات العقود (انظر أدناه) | ١١,٨٦٦ | ١٥,٤٥٦ |

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٢٠٢٤، كان لدى المجموعة التزامات عقود تتمثل في دفعات مقدمة قصيرة الأجل مستلمة من العملاء مقابل تقديم المجموعة لخدمات تأجير المخزون في فترات لاحقة. ويُعزى الانخفاض في التزامات العقود خلال عام ٢٠٢٥ إلى توقيت استلام الدفعات المقدمة من العملاء.

تتكون الإيرادات المعترف بها خلال السنة من مبالغ مدرجة ضمن التزامات العقود في بداية السنة بقيمة ١٥,٤٥٦ ألف درهم إماراتي (٢٠٢٤: ٩,٣٢٧ ألف درهم إماراتي).

فيما يلي سعر المعاملة المخصص لالتزامات الأداء المتبقية (غير المُستوفاة أو غير المُستوفاة بشكل جزئي) كما في ٣١ ديسمبر:

| | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|
| خلال سنة واحدة | ٢٣٧,٦٥١ | ١٢٥,٧٨٣ |
| أكثر من سنة واحدة | ١١٥,٣١٧ | ٣٦,٥٤٤ |
| | ٣٥٢,٩٦٨ | ١٦٢,٣٢٧ |

## ٧ التكاليف المباشرة

| | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|
| استهلاك ممتلكات وآلات ومعدات وإطفاء أصول ملموسة (الإيضاح رقم ١٢) | ٥١,٥٣٦ | ٤٦,٥٢٢ |
| تكاليف الإيجار من الباطن* | ٣٠,٩٩٤ | ٢١,٣٤٤ |
| رواتب وتكاليف أخرى متعلقة بالموظفين | ١٨,٠٧٤ | ١٧,٧٩٤ |
| رسوم الموانئ القابلة للاسترداد (إيضاح رقم ٦) | ٧,٨٥٣ | ٨,٦٨٨ |
| رسوم الصيانة | ٥,٥٥٨ | ٤,٧٨٦ |
| قطع غيار ومواد استهلاكية مستخدمة | ٤,٢٨٤ | ٤,٦٤٨ |
| تكاليف التأمين | ٤,١٤٦ | ٣,٦١٠ |
| تكاليف تشغيل السفن | ٣,٥٠٤ | - |
| أخرى | ٣,٢٠٤ | ٢,٦٥٣ |
| | ١٢٩,١٥٣ | ١١٠,٠٤٥ |

## ٧ التكاليف المباشرة (تابع)

* في ٧ مارس ٢٠٢٤، وبموجب اتفاقية إحلال مبرمة مع أحد العملاء، مُنحت المجموعة حقوقاً حصرية لاستخدام السعة التي كانت مخصّصة لذلك العميل وتأجيرها من الباطن، على أن يُدفع للعميل جزء متفق عليه من صافي أرباح التأجير من الباطن الزائدة. وتمثل تكاليف التأجير من الباطن البالغة ٣٠,٩٩٤ ألف درهم إماراتي بشكل رئيسي الترتيب المتعلق بتقاسم الأرباح، والتي تم الاعتراف بها كتكلفة خلال السنة (٢٠٢٤: ٢١,٣٤٤ ألف درهم إماراتي).

## ٨ مصروفات عمومية وإدارية ومصروفات بيع

| | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|
| أتعاب قانونية ومهنية | ٣٠,٤٠٧ | ١٦,٦٢٨ |
| المبيعات والتسويق | ١٧,٤٦٩ | ١١,٤٧٩ |
| رواتب ومصروفات أخرى للموظفين | ١٠,٤٢٤ | ١٠,٦٨٣ |
| مصروفات مكتبية | ١,٠٠٨ | ٨٣١ |
| عقود الإيجار قصيرة الأجل | ٥٠ | ٥٠ |
| استهلاك ممتلكات وآلات ومعدات (الإيضاح رقم ١٢) | ٥ | - |
| مصروف تسوية دعاوى قانونية * | - | ٧,٥٠٠ |
| شطب ذمم مدينة أخرى ومبالغ مدفوعة مقدماً | - | ١,٠٠٠ |
| أخرى | ٨٦١ | ١٧١ |
| | ٦٠,٢٢٤ | ٤٨,٣٤٢ |

* يتعلق ذلك بدعوى مقدمة من أحد العملاء نتيجة عدم قدرة المجموعة على إتاحة سعة التخزين المخصصة للعميل وفقاً لما تم الاتفاق عليه.

## ٩ تكاليف التمويل

| | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|
| فوائد على قروض (الإيضاح رقم ١٥) | ٥٩,٨٤١ | ٦١,٠٨٢ |
| الفائدة على التزامات التقاضي (الإيضاح رقم ١٨) | ١٤,٨٠٩ | ١٩,٤١٤ |
| الفائدة على التزامات الإيجار (إيضاح رقم ١٧) | ١١,٧٤٦ | ١١,٥٤١ |
| رسوم مصرفية | ٥٦٥ | ٣٥١ |
| عكس الخصم على مخصص إيقاف التشغيل | ٢٦٧ | ٢٥٨ |
| أرباح صرف العملات الأجنبية، بالصافي | ٢٥ | ٣٦ |
| | ٨٧,٢٥٣ | ٩٢,٦٨٢ |

## ١٠ مبالغ نقدية وأرصدة مصرفية

| | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|
| النقد في الصندوق | ٢٧٠ | ٩٨ |
| أرصدة مصرفية في حسابات جارية | ٧٣,٧٦١ | ٤٩,٢٥٨ |
| أرصدة مصرفية في حسابات مقيدة | ٦٥٤ | ٥٦,٥٥٩ |
| أرصدة مصرفية في ودائع ثابتة | ١٨,٦٣١ | - |
| **مبالغ نقدية وأرصدة مصرفية** | ٩٣,٣١٦ | ١٠٥,٩١٥ |

تم الإفصاح في بيان المركز المالي الموحد على النحو التالي:

| | | |
|---|---|---|
| غير متداولة | | |
| أرصدة مصرفية مقيّدة * | - | ٣١,٢٢١ |
| متداولة | | |
| النقد وما يعادله | ٩٢,٦٦٢ | ٤٩,٣٥٦ |
| أرصدة مصرفية مقيّدة * | ٦٥٤ | ٢٥,٣٣٨ |

* تتعلق بحسابات محتجزات خدمة الدين المرتبطة بقرض مصرفي (٢٠٢٤: حسابات محتجزات خدمة الدين وحسابات ضمان السداد المرتبطة بسندات صادرة عن إحدى الشركات التابعة للمجموعة – الإيضاح رقم ١٥).

## ١١ ذمم مدينة تجارية

| | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|
| ذمم مدينة تجارية، بالإجمالي | ١٠٣,٦٧٨ | ٦٧,٠٥٢ |
| ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة | (٧٤,٦٥٣) | (٥٥,٢٤١) |
| ذمم مدينة تجارية، بالصافي | ٢٩,٠٢٥ | ١١,٨١١ |

فيما يلي الحركة في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للذمم المدينة التجارية:

| | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|
| كما في ١ يناير | ٥٥,٢٤١ | ٦٦,٨٥٦ |
| عند الاستحواذ على شركة تابعة | ٦,٨٧٥ | - |
| المُحمَّل للسنة | ١٢,٥٣٧ | ٥٥٥ |
| عكس | - | (١٢,١٧٠) |
| كما في ٣١ ديسمبر | ٧٤,٦٥٣ | ٥٥,٢٤١ |

للاطلاع على تفاصيل عملية إدارة مخاطر الائتمان والتعرّضات لمخاطر الائتمان والتحليل المتعلق بمخصص خسائر الائتمان المتوقعة، يُرجى الاطلاع على الإيضاح رقم ٢٢.

تحمل بعض الذمم المدينة التجارية متأخرة السداد والأرصدة الخاضعة للتقاضي (إيضاح رقم ٢٢) فوائد، في حين أن الغالبية العظمى منها لا تحمل فوائد.

## ١٢ ممتلكات وآلات ومعدات

| | مباني | تجهيزات | أصول أخرى | صهاريج | سفن | أعمال رأسمالية قيد الإنجاز | أصل حق الاستخدام - أرض | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **التكلفة:** | | | | | | | | |
| كما في ١ يناير ٢٠٢٤ | ١١٣,٧٤٠ | ٦٥٩,٤٣٩ | ٥,٩١٣ | ٥٦٩,٤٦٦ | - | ١٩٤,٥٦٥ | ٣١٢,١٦٦ | ١,٨٥٥,٢٨٩ |
| إضافات | - | - | ٩١ | ٤,٢٤٧ | - | ٣٨,٨٧٣ | - | ٤٣,٢١١ |
| التحويلات من الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز | - | - | - | ٤,٢٧١ | - | (٤,٢٧١) | - | - |
| كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | ١١٣,٧٤٠ | ٦٥٩,٤٣٩ | ٦,٠٠٤ | ٥٧٧,٩٨٤ | - | ٢٢٩,١٦٧ | ٣١٢,١٦٦ | ١,٨٩٨,٥٠٠ |
| إضافات | - | ٤٠٦ | ٢٩ | - | - | ٥٩,٥١٠ | - | ٥٩,٩٤٥ |
| عند الاستحواذ على شركة تابعة (إيضاح رقم ٢٧) | ١,٠٠٠ | - | ٩,١٩٠ | - | ١,٢٤٦,٠٤١ | - | - | ١,٢٥٦,٢٣١ |
| المُحوَّل إلى أصول غير ملموسة | - | - | - | - | - | (٥١٢) | - | (٥١٢) |
| كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | ١١٤,٧٤٠ | ٦٥٩,٨٤٥ | ١٥,٢٢٣ | ٥٧٧,٩٨٤ | ١,٢٤٦,٠٤١ | ٢٨٨,١٦٥ | ٣١٢,١٦٦ | ٣,٢١٤,١٦٤ |
| **الاستهلاك المتراكم:** | | | | | | | | |
| كما في ١ يناير ٢٠٢٤ | ٢٥,٩٥٧ | ١٠٠,٨٠٢ | ٣,٢٨٦ | ٤٦,٤٧٨ | - | - | ٢٧,٩٢٣ | ٢٠٤,٤٤٦ |
| المُحمَّل للسنة | ٤,٥٥٠ | ٢٧,٨٣٦ | ٨٦٣ | ١١,٤٦٠ | - | - | ٥,٢١٥ | ٤٩,٩٢٤ |
| كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | ٣٠,٥٠٧ | ١٢٨,٦٣٨ | ٤,١٤٩ | ٥٧,٩٣٨ | - | - | ٣٣,١٣٨ | ٢٥٤,٣٧٠ |
| المُحمَّل للسنة | ٤,٥٥٠ | ٢٧,٨٤١ | ٨٤٠ | ١١,٥٧٩ | ٤,٨١٦ | - | ٥,٢١٥ | ٥٤,٨٤١ |
| عند الاستحواذ على شركة تابعة (إيضاح رقم ٢٧) | ١,٠٠٠ | - | ٧,٩٧١ | - | ٦٣٩,٢٤٢ | - | - | ٦٤٨,٢١٣ |
| كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | ٣٦,٠٥٧ | ١٥٦,٤٧٩ | ١٢,٩٦٠ | ٦٩,٥١٧ | ٦٤٤,٠٥٨ | - | ٣٨,٣٥٣ | ٩٥٧,٤٢٤ |
| **صافي القيمة الدفترية:** | | | | | | | | |
| كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | ٧٨,٦٨٣ | ٥٠٣,٣٦٦ | ٢,٢٦٣ | ٥٠٨,٤٦٧ | ٦٠١,٩٨٣ | ٢٨٨,١٦٥ | ٢٧٣,٨١٣ | ٢,٢٥٦,٧٤٠ |
| كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | ٨٣,٢٣٣ | ٥٣٠,٨٠١ | ١,٨٥٥ | ٥٢٠,٠٤٦ | - | ٢٢٩,١٦٧ | ٢٧٩,٠٢٨ | ١,٦٤٤,١٣٠ |

يرتبط رصيد الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بشكل رئيسي بمنشآت التخزين قيد التطوير.

تم إنشاء صهاريج التخزين والأصول ذات الصلة التابعة للمجموعة على أرض مستأجرة من بلدية الفجيرة لمدة ٣٠ سنة مع خيار التجديد (الإيضاحان رقم ٤ و١٧). كما تم رهن عقد إيجار الأرض والأصول المنقولة التابعة للمجموعة كضمان مقابل قرض تم الحصول عليه خلال عام ٢٠٢٥ (الإيضاح رقم ١٥).

بلغت تكاليف الاقتراض التي تم رسملتها ضمن الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ خلال السنة ٢٨,٦٨٥ ألف درهم إماراتي (٢٠٢٤: ٢٨,١٣٢ ألف درهم إماراتي)، وتتعلق بتكاليف التمويل الخاصة بالتزامات الإيجار. كما تم أيضاً رسملة الاستهلاك لأصول حق الاستخدام بمبلغ ٣,٤٠٢ ألف درهم إماراتي (٢٠٢٤: ٣,٤٠٢ ألف درهم إماراتي). وتتعلق هذه التكاليف المرسملة بالأرض المستأجرة المشار إليها أعلاه.

يتم إدراج مصروف الاستهلاك للسنة في بيان الدخل الشامل الموحد (ضمن الأرباح أو الخسائر) على النحو التالي:

| | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|
| تكاليف مباشرة (إيضاح رقم ٧) | ٥١,٥٣٦ | ٤٦,٥٢٢ |
| مصروفات عمومية وإدارية ومصروفات بيع (إيضاح رقم ٨) | ٥ | - |
| | ٥١,٥٤١ | ٤٦,٥٢٢ |

## ١٣ أدوات مالية مشتقة

| | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|
| خيار شراء | - | ٨,٣٠٢ |
| | - | ٨,٣٠٢ |

في ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٠، أصدرت شركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز المنطقة الحرة، سندات طويلة الأجل مضمونة من الدرجة الأولى وبسعر فائدة ثابت بقيمة ٢٠٠,٠٠٠ ألف دولار أمريكي (ما يعادل ٧٣٢,٠٠٠ ألف درهم إماراتي) لمستثمرين من القطاع الخاص، بقيمة اسمية قدرها ١ دولار أمريكي للسند الواحد، وبسعر إصدار بلغ ٠,٩٥ دولار أمريكي (الإيضاح رقم ١٥). كان للجهة المُصدِرة خيار استرداد السندات كلياً أو جزئياً في أي وقت بعد ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٣ ("خيار الشراء")، وذلك بسعر يعادل ١٠٣,٤٪ من القيمة الاسمية. وقد توصلت الإدارة إلى أن خيار الشراء يمثل أداة مشتقة مضمنة، وتم فصله عن العقد الأساسي والمحاسبة عنه بشكل منفصل.

وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، قامت الإدارة بتحديد القيمة العادلة لخيار الشراء بمبلغ ٨,٣٠٢ ألف درهم إماراتي، وتم الاعتراف به في بيان المركز المالي الموحد كأداة مشتقة. وفي مارس ٢٠٢٥، انتهى خيار الشراء، وتم الاعتراف بالقيمة العادلة للأداة المشتقة البالغة ٨,٣٠٢ ألف درهم إماراتي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ كخسارة خلال عام ٢٠٢٥ في بيان الدخل الشامل الموحد (ضمن الأرباح أو الخسائر).

## ١٤ ذمم مدينة أخرى ومبالغ مدفوعة مقدماً

| | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|
| ذمم مدينة متعلقة بدعاوى قضائية وفوائد مستحقة* | ٧,٧٧٠ | ٦,٥٨٣ |
| ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة | (٣,٨٨٥) | - |
| ذمم مدينة متعلقة بدعاوى قضائية وفوائد مستحقة، بالصافي | ٣,٨٨٥ | ٦,٥٨٣ |
| رصيد محتفظ به لدى الجهة الموفرة للسيولة (الإيضاحان رقم ١٦ و ١٩) | ٢٠,٠٠٠ | - |
| مبالغ مدفوعة مقدماً | ٧,٦٣٠ | ٧٠٧ |
| ضريبة القيمة المضافة المدينة | ٦,٦٠٠ | ٢,٤٣١ |
| ذمم مدينة أخرى | ٢,٥٦١ | ١٥٤ |
| دفعات مُقدمة للموظفين | ٧٩ | ٣١ |
| | ٤٠,٧٥٥ | ٩,٩٠٦ |

*استنادًا إلى حكم قضائي صادر، مُنحت إحدى الشركات التابعة للمجموعة فوائد على الذمم المدينة المتأخرة السداد، إلى جانب استرداد التكاليف القانونية وغيرها من المصروفات من أحد العملاء، بإجمالي مبلغ قدره ٥,٩٤٨ ألف درهم إماراتي (إيضاح رقم ٢٢). ووفقًا للحكم القضائي، تم الاعتراف بدخل من الفائدة بمبلغ ١,١٨٧ ألف درهم إماراتي خلال عام ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٦٣٥ ألف درهم إماراتي) كفوائد لاحقة لصدور الحكم. إلا أنه اعتباراً من مايو ٢٠٢٥، توقف العميل عن سداد رصيده المستحق. ونتيجة لذلك، قامت المجموعة بتقييم الذمم المدينة على أنها شهدت زيادة في مخاطر الائتمان، وتم الاعتراف بمخصص لخسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ ٣,٨٨٥ ألف درهم إماراتي ضمن الأرباح أو الخسائر. بعد تاريخ التقرير، صدر حكم قضائي لصالح المجموعة فيما يتعلق بالنزاع القانوني القائم مع العميل، ولا تزال المجموعة تتابع بصورة فعّالة إجراءات استرداد المبالغ المقضي بها.

## ١٥ القروض

| | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|
| صكوك | ٥٧١,٥٨٦ | - |
| قرض لأجل ٢ | ١٣٧,٦٨٤ | - |
| قرض لأجل ١ | ٣,٦٣٨ | ٥,٠٩٣ |
| سندات | - | ٥٤٦,٩١٠ |
| فائدة مستحقة | ١,٥١٧ | ١٢,٧٤٢ |
| | ٧١٤,٤٢٥ | ٥٦٤,٧٤٥ |

## ١٥ القروض (تابع)

### الصكوك

في نوفمبر ٢٠٢٥، أصدرت إحدى الشركات التابعة للمجموعة، وهي شركة فيرتكس، صكوكًا بقيمة ١٦٧ مليون دولار أمريكي (ما يعادل ٦١١ مليون درهم إماراتي) لصالح المستثمرين، وذلك لتسوية السندات الصادرة سابقاً بالكامل من قبل بروج للاستثمارات البترولية والغاز، المنطقة الحرة (انظر أدناه).

تحمل الصكوك معدل ربح يتكون مما يلي:

- ٨,٥٠٪ سنوياً تُدفع على أساس ربع سنوي ابتداءً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥؛
- ٢,٥٠٪ سنوياً كدفعة مؤجلة تُسدد نقداً عند تاريخ الاستحقاق أو عند الاسترداد المبكر، مع احتساب مركب ربع سنوي.

وقد ترتب على إصدار الصكوك تكبد رسوم هيكلة واكتتاب بنسبة ٢,٥٪ وتكاليف إجمالية قدرها ١٢,٠٢٩ ألف دولار أمريكي (بما يعادل ٤٤,١٨٣ ألف درهم إماراتي)، تم خصمها من القيمة الدفترية للصكوك ويتم إطفاؤها على مدى مدة الصكوك كتكلفة تمويل. كما تم إصدار الصكوك بخصم إصدار أصلي بنسبة ٢٪ وبمبلغ ٣,٣٤٠ ألف دولار أمريكي (بما يعادل ١٢,٢٦٨ ألف درهم إماراتي).

وتتضمن الصكوك زيادات في معدل العائد على النحو التالي:

- زيادة بنسبة ١,٧٥٪ ابتداءً من السنة الثانية؛
- زيادة بنسبة ٣,٥٠٪ ابتداءً من السنة الثالثة.

وتبلغ المدة التعاقدية لاستحقاق الصكوك ثلاث سنوات من تاريخ الاستخدام، كما تنص على إطفاء تعاقدي بنسبة ١٢٪ سنوياً، على أن يستحق أول سداد إطفاء في مارس ٢٠٢٦ بعد السحب، مع سداد دفعات الإطفاء اللاحقة على أساس ربع سنوي، إضافةً إلى دفعة نهائية كبيرة بنسبة ٦٠٪ عند تاريخ الاستحقاق.

الصكوك مضمونة بما يلي:

١. رهن ثابت ومتغير على جميع الأصول الحالية والمستقبلية لشركة شيبينغ نافيغيشن وشركة فيرتكس
٢. رهن ثابت من الدرجة الأولى على ١٠٠٪ من أسهم شركة فيرتكس، إلى جانب مستندات التنفيذ ذات الصلة.
٣. ضمان من الدرجة الأولى على الذمم المدينة والعقود ومتحصلات التأمين الخاصة بشركة فيرتكس والجهات الضامنة.
٤. رهن عقاري من الدرجة الأولى على حق الانتفاع طويل الأجل بالأرض المملوكة لبروج للاستثمارات البترولية والغاز المنطقة الحرة، يشمل التجهيزات والآلات.
٥. رهن على أسهم شركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز المنطقة الحرة.
٦. تنازل من الدرجة الأولى عن جميع القروض الثانوية المقدمة من المساهمين والقروض داخل المجموعة.

يتعين على المجموعة الالتزام بمجموعة من التعهدات المالية وغير المالية على أساس ربع سنوي، والتي تشمل نسب المديونية، وتغطية التدفقات النقدية، والسيولة، والاختبارات المالية على مستوى المشروع، ومتطلبات الاحتفاظ بحسابات احتياطية وحسابات مصرفية خاضعة للرقابة، بالإضافة إلى آليات السحب النقدي الإلزامي في ظروف معينة. كما تتضمن هذه التعهدات قيوداً اعتيادية على الاقتراض الإضافي وتقديم الضمانات والتصرف في الأصول وعمليات الاستحواذ، والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، إلى جانب تعهدات تفصيلية تتعلق بإعداد التقارير وتقديم المعلومات والتأمين وغيرها من الالتزامات التشغيلية. وبناءً على مراجعة الإدارة لمتطلبات التعهدات، فإن معظم هذه التعهدات لم تدخل حيز التنفيذ بعد في تاريخ التقرير.

### قرض لأجل ١

خلال عام ٢٠٢٢، حصلت المجموعة على تسهيل قرض من أحد البنوك التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة بمبلغ ٨,٧٣٠ ألف درهم إماراتي، وذلك لتمويل جزء من تكلفة شراء الاستثمارات العقارية الخاصة بالمجموعة في دبي. ويحمل هذا التسهيل معدل فائدة بسعر إيبور لثلاثة أشهر مضافًا إليه هامش بنسبة ٤٪ (وبحد أدنى ٦,٥٪ سنوياً)، ويتم سداده على ٢٤ قسطاً ربع سنوي تبدأ بعد ستة أشهر من تاريخ الصرف. ويُعدّ القرض مضموناً بشكل رئيسي بما يلي:

١. ضمان تجاري.
٢. رهن عقاري من الدرجة الأولى على العقارات بمبلغ إجمالي قدره تبلغ ١٣,٠٠٠ ألف درهم إماراتي.
٣. تحويل دخل الإيجار.

### قرض لأجل ٢

في ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٤، وقعت شركة الخليج للملاحة اتفاقية تسهيل قرض جديد مع مؤسسة مالية لإعادة تمويل القرض لأجل الحالي. في ١٠ يناير ٢٠٢٥، تم استلام مبلغ قدره ١٧٥,٦٨٠ ألف درهم إماراتي بموجب التسهيل الجديد، وتم استخدامه لتسوية كاملة لقرض لأجل قائم. ويتم سداد هذا التسهيل على أقساط متساوية ربع سنوية على مدى أربع سنوات، ويحمل معدل فائدة بسعر التمويل المضمون لليلة واحدة على مدار ثلاثة أشهر مضافاً إليه هامش فائدة.

## ١٥ القروض (تابع)

### السندات

| القيمة الاسمية | سعر الفائدة (%) | معدل الفائدة الفعلي (%) | تاريخ الاستحقاق | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي | ٨,٥٠٪ | ١٠,٥٧٪ | يُرجى الرجوع إلى الإيضاح أدناه | - | ٥٤٦,٩١٠ |

في ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٠، أصدرت شركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز المنطقة الحرة، سندات طويلة الأجل مضمونة من الدرجة الأولى وبسعر فائدة ثابت بقيمة ٢٠٠ مليون دولار أمريكي (ما يعادل ٧٣٢ مليون درهم إماراتي) لمستثمرين من القطاع الخاص، بقيمة اسمية قدرها ١ دولار أمريكي للسند الواحد، وبسعر إصدار بلغ ٠,٩٥ دولار أمريكي. تم سحب متحصلات السندات البالغة ١٨٦ مليون دولار أمريكي (ما يعادل ٦٨١ مليون درهم إماراتي)، بعد خصم تكاليف المعاملة البالغة ٤ مليون دولار أمريكي (ما يعادل ١٥ مليون درهم إماراتي)، خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٠. وفقًا لشروط السندات، تم استخدام هذه المتحصلات لتسوية قروض آجلة قائمة وسندات إذنية، بالإضافة إلى تمويل ما تبقى من تكاليف إنشاء المرحلة الثانية بمبلغ ٨٥ مليون دولار أمريكي (ما يعادل ٣١١ مليون درهم إماراتي)، على أن يُستخدم الرصيد المتبقي للأغراض العامة للشركة.

كانت السندات مستحقة السداد على دفعات نصف سنوية بقيمة ٧ مليون دولار أمريكي (ما يعادل ٢٦ مليون درهم إماراتي) تبدأ من سبتمبر ٢٠٢١ وحتى مارس ٢٠٢٥، بالإضافة إلى سداد دفعة واحدة بقيمة ١٤٤ مليون دولار أمريكي (ما يعادل ٥٢٧ مليون درهم إماراتي) في سبتمبر ٢٠٢٥. وتم احتساب الفائدة بمعدل فائدة قدره ٨,٥٪، وتُسدد على أساس نصف سنوي في شهري مارس وسبتمبر من كل عام. كان للجهة المُصدِرة خيار استرداد السندات كلياً أو جزئياً في أي وقت بعد ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٤ ("خيار الشراء")، والذي انتهت صلاحيته في مارس ٢٠٢٥. ووفقاً لتقييم الإدارة، فإن خيار الشراء يمثل مشتقاً ضمنياً تم فصله عن العقد الأساسي وتتم احتسابه بشكل منفصل.

كانت السندات مضمونة برهون على الأسهم، والحسابات المصرفية الرئيسية، والأصول المنقولة، إلى جانب تخصيص عقود رئيسية على سبيل الضمان، ووثائق التأمين، والقروض بين شركات المجموعة، ومدعومة بضمان تجاري مقدم من شركة بروج للطاقة المحدودة.

في نوفمبر ٢٠٢٥، أصدرت شركة فيرتكس صكوكًا بقيمة ١٦٧ مليون دولار أمريكي (ما يعادل ٦١١ مليون درهم إماراتي) لصالح المستثمرين لإعادة تمويل السندات القائمة، مما أتاح التسوية الكاملة لأرصدة السندات القائمة (يرجى الرجوع إلى ما ورد أعلاه).

كانت السندات مضمونة بشكل رئيسي بما يلي:

١) رهن على جميع الأسهم الحالية والمستقبلية لشركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز المنطقة الحرة؛
٢) رهن على بعض الأرصدة المصرفية؛
٣) رهن على الأصول المنقولة؛
٤) تخصيص عقود تجارية واتفاقية تأجير الأرض على سبيل الضمان؛
٥) ضمان تجاري.

تضمنت اتفاقية السندات قيوداً على توزيعات الأرباح، باستثناء التوزيعات التي تتم في شكل قرض بين شركات المجموعة لتمويل إنشاء المرحلة الثالثة.

## ١٦ ذمم دائنة تجارية وأخرى

| | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|
| مبالغ مُستحقة إلى الجهة الموفرة للسيولة (الإيضاح رقم ١٩)* | ١٩٢,٦١٤ | - |
| ذمم دائنة تجارية | ٩٥,٢٥٨ | ٥١,٤٧٣ |
| مصروفات مستحقة وذمم دائنة أخرى | ٢٣,٥٤٦ | ١٠,٨٠٥ |
| مستحقات رأسمالية | ١,٠٩٣ | ٢٠,٦٢٦ |
| | ٣١٢,٥١١ | ٨٢,٩٠٤ |

* وفقاً للاتفاقية المبرمة، تلتزم الجهة الموفرة للسيولة بتوفير تمويل يصل إلى ٢٥ مليون درهم إماراتي إلى الشركة، وذلك لتسهيل تداول أسهم الشركة. وتتحمل الجهة الموفرة للسيولة وحدها أي خسائر قد تنشأ نتيجة إخلالها بأحكام الاتفاقية المذكورة أو عدم التزامها بتعليمات الشركة. وخلال السنة، أودعت المجموعة مبلغاً قدره ٢٠,٠٠٠ ألف درهم إماراتي لدى الجهة الموفرة للسيولة في حساب مستقل، وعليه تم تصنيف هذا الرصيد ضمن بند الذمم المدينة الأخرى والمبالغ المدفوعة مقدماً (الإيضاح رقم ١٤).

## ١٧ التزامات الإيجار

فيما يلي القيم الدفترية لالتزامات الايجار والحركات فيها خلال السنة:

| | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|
| كما في ١ يناير | ٣٧٧,١٨٨ | ٣٥٨,١٠٨ |
| الفائدة المتراكمة (الإيضاحان رقم ٩ و ١٢) | ٤٠,٤٣١ | ٣٩,٦٧٣ |
| مدفوعات | (٣٩,٢٩٦) | (٢٠,٤٠٠) |
| أخرى | (١٩٥) | (١٩٣) |
| كما في ٣١ ديسمبر | ٣٧٨,١٢٨ | ٣٧٧,١٨٨ |
| الجزء المتداول | ٣٣,٩٢٤ | ٣٩,٣٢١ |
| الجزء غير المتداول | ٣٤٤,٢٠٤ | ٣٣٧,٨٦٧ |

أبرمت المجموعة اتفاقية تأجير أرض مع بلدية الفجيرة (منطقة الفجيرة للصناعة البترولية) مدتها ٣٠ عاماً، قابلة للتمديد لفترة إضافية قدرها ٣٠ عاماً، وذلك وفقًا لما تقرره المجموعة.

## ١٨ التزامات أخرى

| | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|
| التزامات التقاضي | - | ٤٧٧,٤٩٠ |
| فائدة مستحقة | - | ١٩,٤١٤ |
| | - | ٤٩٦,٩٠٤ |

في ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٣، تم تبليغ شركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز المنطقة الحرة بأمر صادر عن إحدى محاكم دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك فيما يتعلق بدعوى مرفوعة من قبل شركة برووج إنترناشيونال أدفايزوري ذ.م.م. وكإجراء احترازي، قضت المحكمة بفرض حجز تحفظي على الأصول المنقولة وغير المنقولة العائدة لشركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز المنطقة الحرة، كما قامت بتعيين حارس قضائي على الشركة.

وفي ٥ مارس ٢٠٢٤، رفضت المحكمة الاتحادية العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة (التي تعادل محكمة التمييز) الطعون المقدمة من قبل شركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز المنطقة الحرة والمتعلقة بالمطالبة المقدمة من شركة برووج إنترناشيونال أدفايزوري ذ.م.م. ونتيجة لقرار المحكمة الصادر بتاريخ ٥ مارس ٢٠٢٤، تم إلزام شركة روج للاستثمارات البترولية والغاز المنطقة الحرة بسداد مبلغ قدره ١٣٠ مليون دولار أمريكي (ما يعادل ٤٧٧ مليون درهم إماراتي)، بالإضافة إلى فائدة سنوية بنسبة ٤٪ اعتباراً من ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٣ وحتى تاريخ السداد، لصالح شركة برووج إنترناشيونال أدفايزوري ذ.م.م.

وفي ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٥، اتفقت الأطراف على تسوية الالتزام الناشئ عن الدعوى القضائية من خلال إصدار سندات إلزامية التحويل من قبل الشركة لصالح مساهمي شركة برووج إنترناشيونال أدفايزوري ذ.م.م، بإجمالي قيمة بلغت ٥١١,٧١٢ ألف درهم إماراتي، وهو ما يمثل القيمة الدفترية للالتزام كما في ذلك التاريخ.

فيما يتعلق بلسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، اعترفت المجموعة بفائدة بلغت ١٤,٨٠٩ ألف درهم إماراتي متعلقة بالتزام التقاضي (٢٠٢٤: ١٩,٤١٤ ألف درهم إماراتي) (إيضاح رقم ٩).

## ١٩ حقوق الملكية وربحية السهم

### رأس المال

| | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|
| رأس المال المصرح به والمُصدر والمدفوع بالكامل: ٢,٥٨٦,٧١٣,١٥٩ سهماً (٢٠٢٤: ٨٣٧,٦٩٥,٦٢٥ سهماً) بقيمة اسمية قدرها درهم إماراتي واحد للسهم. | ٢,٥٨٦,٧١٣ | ٨٣٧,٦٩٦ |

## ١٩ حقوق الملكية وربحية السهم (تابع)

### رأس المال (تابع)

فيما يلي الحركة في رأس المال خلال السنة:

| | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|
| في ١ يناير | ٨٣٧,٦٩٦ | ٨٣٧,٦٩٦ |
| تحويل السندات الإلزامية التحويل المصدرة للمساهمين الحاليين | ٤٥٤,٥٤٥ | - |
| أسهم صادرة لمساهمي شركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز المنطقة الحرة | ٣٥٨,٨٤١ | - |
| التحويل الجزئي للسندات الإلزامية التحويل المصدرة لمساهمي شركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز المنطقة الحرة | ٩٣٥,٦٣١ | - |
| في ٣١ ديسمبر | ٢,٥٨٦,٧١٣ | ٨٣٧,٦٩٦ |

بعد نهاية السنة، تم تحويل مجموعة إضافية من السندات الإلزامية التحويل إلى ٦٠٣,٥٤٠,٧٢٩ سهماً في الشركة، مما أدى إلى زيادة رأس المال بمبلغ ٦٠٣,٥٤٠ ألف درهم إماراتي ليصل إلى ٣,١٩٠,٢٥٣ ألف درهم إماراتي.

### أسهم الخزينة

قامت الشركة بتعيين جهة موفرة للسيولة مرخصة لها بالتعامل في سوق دبي المالي لتقديم خدمات توفير السيولة ووضع أوامر شراء أسهم الشركة وبيعها بهدف الحد من فروق أسعار العرض/الطلب فضلاً عن الحد من التقلبات في الأسعار والحجم. في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، كان الجهة الموفرة للسيولة يحتفظ بعدد ٢٦,٠٩٤,١٠٤ سهماً من أسهم الشركة نيابةً عن الشركة، والتي تم تصنيفها ضمن حقوق الملكية كأسهم خزينة بالقيمة الاسمية.

تم الاعتراف بخسارة تراكمية قدرها ٩٩,٤٣٨ ألف درهم إماراتي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ كخصم أسهم ضمن حقوق الملكية، منها صافي خسائر قدرها ٦٧,١٥٩ ألف درهم إماراتي من صافي استبعادات الأسهم خلال السنة بعد تاريخ الاستحواذ العكسي. طبقاً للاتفاقية المُوقّعة بين الطرفين، قامت الجهة الموفّرة للسيولة بتمويل عملية الاستحواذ على أسهم الخزينة (إيضاح رقم ١٦).

### احتياطي قانوني

وفقًا للنظام الأساسي للشركة والمادة ١٠٣ من القانون الاتحادي الإماراتي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، يجب تحويل ما لا يقل عن ١٠٪ من أرباح العام إلى الاحتياطي القانوني. ويجب إجراء هذه التحويلات حتى يبلغ رصيد الاحتياطي القانوني ما يعادل نصف رأس مال الشركة المدفوع. هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع بخلاف ما ينص عليه القانون سالف الذكر.

### احتياطيات أخرى

تشتمل الاحتياطيات الأخرى على احتياطي بقيمة ١٧٠,٧٨٨ ألف درهم إماراتي ناتج عن إصدار ٢٥٦,١٨٢ سهم من أسهم الشركة في ٢٠٢٢ بخصم مقابل تسوية ما مقداره ٨٥,٣٩٤ ألف درهم إماراتي من الالتزامات.

كما تتضمن الاحتياطيات الأخرى تعديل لحقوق ملكية بقيمة ٧,٥٥٩ ألف درهم إماراتي نتيجة الاستحواذ على حصص غير مسيطرة في عام ٢٠٢٢ بما يعادل الزيادة في مبلغ الشراء عن صافي القيمة الدفترية للحصص غير المُسيطرة في تاريخ الاستحواذ.

### ربحية السهم

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية من خلال قسمة أرباح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الموجودة خلال السنة. ويتم احتساب ربحية السهم المخفضة عن طريق قسمة الأرباح على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الموجودة خلال السنة بالإضافة إلى المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية التي سيتم إصدارها عند تحويل جميع السندات الإلزامية التحويل.

يبين الجدول التالي الأرباح وعدد الأسهم المستخدمة في احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة:

| | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|
| أرباح السنة (ألف درهم إماراتي) | ١٣,٧٣٥ | ٣٣,٣١٠ |
| المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المستخدمة لاحتساب ربحية السهم الأساسية* | ١,٠٦٥,٠٦٦,٢٧٥ | ٨١٢,٤٥١,٣٠٣ |
| ربحية السهم الأساسية (درهم إماراتي)* | ٠,٠١٣ | ٠,٠٤١ |
| المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المستخدمة لاحتساب ربحية الأسهم المخفضة* | ١,١٥٧,١٤٠,٢٦٢ | ٨١٢,٤٥١,٣٠٣ |
| ربحية السهم المخفّضة (درهم إماراتي)* | ٠,٠١٢ | ٠,٠٤١ |

## ١٩ حقوق الملكية وربحية السهم (تابع)

**ربحية السهم (تابع)**

يضع احتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية في الاعتبار المتوسط المرجح لتأثير التغيرات في أسهم الخزينة (إيضاح رقم ١٦) خلال السنة، والأسهم المصدرة خلال السنة (إيضاح رقم ١٩).

**علاوة /(خصم) إصدار أسهم، بالصافي**

فيما يلي تفاصيل علاوة /(خصم) إصدار أسهم، بالصافي:

| | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|
| صافي الخسائر التراكمية الناتجة عن استبعاد أسهم الخزينة (انظر أعلاه) | (٩٩,٤٣٨) | - |
| علاوة أسهم تتعلق بإصدار أسهم | ٨٩,٧١١ | - |
| علاوة إصدار الأسهم المتعلقة بتحويل السندات الإلزامية التحويل / الصكوك | ١٧٩,٤٢١ | - |
| علاوة إصدار أسهم تتعلق بتسوية التزام | ١٠٢,٣٤٢ | - |
| التكاليف المنسوبة مباشرةً إلى إصدار أدوات حقوق الملكية | (٣,٤٦٥) | - |
| | ٢٦٨,٥٧١ | - |

## ٢٠ معاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة كبار المساهمين والشركات الزميلة وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا للمجموعة والشركات الخاضعة للسيطرة المطلقة أو السيطرة المشتركة لهذه الأطراف أو تتأثر بها بشكل كبير.

فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

| | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|
| **المساهم** | | |
| الفائدة على الالتزامات الأخرى* (إيضاح رقم ١٨) | ١٤,٨٠٩ | ١٩,٤١٤ |
| **مكافآت موظفي الإدارة العليا** | | |
| امتيازات قصيرة الأجل | ٢,٥٣٣ | ٣,٢٦٦ |
| مكافآت نهاية الخدمة | ٩٣ | ١٦٤ |
| | ٢,٦٢٦ | ٣,٤٣٠ |

فيما يلي تفاصيل أرصدة الأطراف ذات العلاقة كما في نهاية السنة:

| الطرف ذو العلاقة | التصنيف | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|---|
| **المساهم** | | | |
| شركة بروج إنترناشيونال أدفايزوري ذ.م.م.* | التزام آخر (إيضاح رقم ١٨) | - | ٤٩٦,٩٠٤ |
| **موظفو الإدارة العليا** | | | |
| مكافآت نهاية الخدمة | مكافآت نهاية الخدمة للموظفين | ٢٨٤ | ١٩١ |
| رواتب والمستحقات الخاصة بإجازات الموظفين | ذمم دائنة تجارية وأخرى | ٢١٠ | ١,٠٣٣ |

*خلال السنة، أصبحت شركة بروج إنترناشيونال أدفايزوري ذ.م.م مساهماً في الشركة، وذلك عقب تسوية الالتزام القائم سابقاً من خلال إصدار سندات إلزامية التحويل (الإيضاح رقم ١٨). وقد تم الإفصاح عن المعاملات والأرصدة ذات العلاقة للسنة الحالية والسنوات السابقة، وذلك لتوفير فهم متكامل للمعاملة التي نتج عنها نشوء علاقة مع طرف ذي علاقة.

## ٢١ الارتباطات والالتزامات المحتملة

| | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|
| التزامات رأسمالية خلال سنة واحدة* | ٥٢,٥٢٤ | ١٠,٨٨٧ |
| | ٥٢,٥٢٤ | ١٠,٨٨٧ |

*تمثل هذه الالتزامات الرأسمالية التزامات متعلقة بأعمال إنشاء المرحلة الثالثة من المشروع فيما يخص صهاريج التخزين.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٢٠٢٤، لم تكن هناك أية التزامات أو ارتباطات جوهرية أخرى.

دعوى قانونية

تعد المجموعة طرفاً في إجراءات قانونية وتجارية قائمة خارج الدولة تتعلق بإحدى سفنها، وذلك على إثر عملية إنقاذ بحري بدأت في يوليو ٢٠٢٣، وتخضع السفينة حالياً للحجز على ذمة هذه الإجراءات. وقد تم تقديم مطالبات من قبل جهات الإنقاذ وأطراف أخرى؛ إلا أن هذه المطالبات لا تزال قيد المراجعة، وهي محل نزاع ومناقشات جارية، ويتم التعامل معها بالتوازي مع تغطية التأمين الخاصة بالسفينة. كما أن بعض جوانب هذه المسألة قيد النظر أيضاً ضمن إطار إجراءات التحكيم الناشئة عن عملية الإنقاذ البحري. وبناءً عليه، ترى الإدارة أنه لا يمكن، في تاريخ إصدار هذه البيانات المالية الموحدة، تحديد نتائج هذه الإجراءات أو توقيتها أو أي آثار مالية محتملة ناشئة عنها بدرجة معقولة من اليقين.

## ٢٢ سياسات إدارة المخاطر المالية

فيما يلي فئات الأصول المالية والالتزامات المالية:

| | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|
| *الأصول المالية بالتكلفة المطفأة:* | | |
| مبالغ نقدية وأرصدة مصرفية | ٩٣,٣١٦ | ١٠٥,٩١٥ |
| ذمم مدينة تجارية وأخرى | ٢٩,٠٢٥ | ١١,٨١١ |
| *أدوات مالية مشتقة:* | | |
| خيار شراء | - | ٨,٣٠٢ |
| **إجمالي الأصول المالية** | ١٢٢,٣٤١ | ١٢٦,٠٢٨ |
| **المتداولة** | ١٢٢,٣٤١ | ٩٤,٨٠٧ |
| **غير المتداولة** | - | ٣١,٢٢١ |
| *قروض وسلفيات تحمل فائدة* | | |
| التزامات الإيجار | ٣٧٨,١٢٨ | ٣٧٧,١٨٨ |
| قروض | ٧١٤,٤٢٥ | ٥٦٤,٧٤٥ |
| *الالتزامات المالية بالتكلفة المطفأة* | | |
| ذمم دائنة تجارية وأخرى | ٣١٢,٥١١ | ٨٢,٩٠٤ |
| **إجمالي الالتزامات المالية** | ١,٤٠٥,٠٦٤ | ١,٠٢٤,٨٣٧ |
| **المتداولة** | ٥٣٩,٠٨٠ | ٦٨٣,٣٣٢ |
| **غير المتداولة** | ٨٦٥,٩٨٤ | ٣٤١,٥٠٥ |

تتمثل المخاطر الرئيسية الناشئة عن الأدوات المالية للمجموعة في مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الائتمان، ومخاطر العملات ومخاطر السيولة. وتقوم الإدارة بمراجعة سياسات إدارة هذه المخاطر والموافقة عليها، كما هو موضح بإيجاز أدناه.

**مخاطر أسعار الفائدة**

مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. تتعرض المجموعة، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٢٠٢٤ إلى تغيرات في معدلات الفائدة السوقية من خلال القروض المصرفية بمعدلات فائدة متغيرة. من غير المتوقع أن يكون للتغير المحتمل بشكل معقول في أسعار الفائدة بنسبة ± ١٪ أي تأثير جوهري على أرباح المجموعة للسنة وحقوق الملكية.

**مخاطر العملات**

لا تتعرض المجموعة بشكل جوهري لمخاطر العملات حيث أن معظم أصولها والتزاماتها مقومة بالدولار الأمريكي والدرهم الإماراتي، مع العلم أن سعر صرف الدرهم الإماراتي ثابت أمام الدولار الأمريكي.

## ٢٢ سياسات إدارة المخاطر المالية (تابع)

### مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر إخفاق أحد أطراف الأداة المالية في الوفاء بالتزام ما، مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر خسارة مالية. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بالأرصدة المصرفية والذمم المدينة كما هو مبين في بيان المركز المالي الموحد، ويكون الحد الأقصى للتعرض لهذه المخاطر مساوياً للقيمة الدفترية لهذه الأدوات.

ذمم مدينة تجارية

يتم تقييم الجودة الائتمانية للعملاء في إطار مفاوضات التعاقد. كما تتم مراقبة الذمم المدينة التجارية والأخرى القائمة بشكل منتظم. وتحصل المجموعة عادةً على دفعات مقدمة مقابل خدمات التخزين، ولذلك لا يتم تطبيق شروط ائتمانية أو حدود ائتمانية على العملاء. بالإضافة إلى ذلك، تحصل المجموعة على شيكات مؤجلة من العملاء. وتُعد مخاطر الائتمان محدودة، ويتم متابعتها من خلال المراجعة الدورية لأرصدة العملاء وتحليل فترات الاستحقاق، حيثما ينطبق ذلك.

تطبق المجموعة النموذج المُبسَّط الوارد في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ للاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة لجميع الذمم المدينة التجارية حيث إن هذه البنود لا تحتوي على عنصر تمويل جوهري.

علاوة على ذلك، يتم إجراء تقييم للانخفاض في القيمة في تاريخ كل تقرير لكل عميل على حدة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. ويتم تحديد نسب المخصصات لكل عميل على حدة، مع الأخذ في الاعتبار تاريخ السداد الخاص بكل عميل وفترات استحقاق الذمم المدينة وأي ظروف ائتمانية معروفة.

يعكس الاحتساب النتيجة المُرجحة بالاحتمالات والقيمة الزمنية للمال فضلاً عن معلومات معقولة وداعمة متاحة في تاريخ التقرير حول الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات المستقبلية للظروف الاقتصادية.

وبناءً على الأساس أعلاه، تم تحديد خسائر الائتمان المتوقعة للذمم المدينة التجارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ على النحو التالي:

| | إجمالي القيمة الدفترية | | خسائر الائتمان المتوقعة | | معدل خسائر الائتمان المتوقعة | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
| متداولة | ١٠,٠٥٢ | ٢,٣٣٧ | - | - | ٪٠ | ٪٠ |
| متأخرة السداد لأكثر من ٣٠ يوماً | ١٠,١٧٤ | ٣ | - | - | ٪٠ | ٪٠ |
| متأخرة السداد لأكثر من ٦٠ يوماً | ١٢,٢٣٤ | - | (٦,٨٢٣) | - | ٪٥٦ | ٪٠ |
| متأخرة السداد لأكثر من ١٢٠ يوماً | ٧١,٢١٨ | ٦٤,٧١٢ | (٦٧,٨٣٠) | (٥٥,٢٤١) | ٪٩٥ | ٪٨٥ |
| | ١٠٣,٦٧٨ | ٦٧,٠٥٢ | (٧٤,٦٥٣) | (٥٥,٢٤١) | | |

*كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٢٠٢٤، تتعلق خسائر الائتمان المتوقعة البالغة ٥٥,٢٤١ ألف درهم إماراتي بمبالغ مستحقة من عميل دولي واحد. وقد قامت الإدارة بإجراء تقييم للظروف التي تكون المجموعة على علم بها فيما يتعلق بعدم قدرة هذا العميل على الوفاء بالتزاماته المالية، بما في ذلك المفاوضات الجارية مع العميل وإمكانية التحصيل المتوقعة، وعدم التزام المدين بالدخول في خطة سداد مع المجموعة.

وخلال عام ٢٠٢٤، قامت المجموعة بعكس مبلغ قدره ١٢,١٧٠ ألف درهم إماراتي من خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بمبالغ مستحقة من عميل مقيم في دولة الإمارات العربية المتحدة، كانت بروج للاستثمارات البترولية والغاز المنطقة الحرة قد أقامت ضده دعوى قضائية، وصدر حكم لصالحها من محكمة مركز دبي للتحكيم الدولي في يوليو ٢٠٢٤. وحتى مايو ٢٠٢٥، قامت المجموعة بتحصيل مبلغ ٥,٥٠٠ ألف درهم إماراتي من هذا الرصيد، إلا أن العميل توقف عن السداد اعتباراً من مايو ٢٠٢٥. ونتيجة لذلك، تم اعتبار الرصيد المتبقي غير المحصل والبالغ ٦,٦٧١ ألف درهم إماراتي في حالة تعثر، وتم تكوين مخصص جزئي له كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وذلك وفقاً لتقييم المجموعة لخسائر الائتمان المتوقعة. عند إجراء تقييم خسائر الائتمان المتوقعة، وضعت الإدارة في الاعتبار الحكم القضائي الذي تم استلامه بعد تاريخ التقرير والذي صدر لصالحها.

الأرصدة المصرفية

تتم إدارة مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالأرصدة النقدية المحتفظ بها لدى البنوك والودائع المصرفية عن طريق تنويع الودائع المصرفية، وتقتصر على المؤسسات المالية الكبرى ذات السمعة الطيبة فقط.

### مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في مخاطر عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها. تتمثل منهجية المجموعة في إدارة مخاطر السيولة في ضمان توافر سيولة كافية لديها، قدر الإمكان، في جميع الأوقات للوفاء بالتزاماتها واستحقاقاتها عند حلول أجلها، دون التعرض لخسائر قد تؤثر سلباً على المركز المالي للمجموعة وسمعتها. تدير المجموعة احتياجات السيولة لديها من خلال مراقبة مدفوعات خدمة الدين المجدولة والمتعلقة بالالتزامات المالية طويلة الأجل بالإضافة إلى التدفقات النقدية الواردة والصادرة المتوقعة في سياق الأعمال اليومية.

## ٢٢ سياسات إدارة المخاطر المالية (تابع)

### مخاطر السيولة (تابع)

يلخص الجدول أدناه بيان استحقاق الالتزامات المالية للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر بناءً على الدفعات التعاقدية غير المخصومة:

| | عند الطلب | أقل من ٣ أشهر | من ٣ أشهر إلى ١٢ شهراً | من سنة إلى خمس سنوات | أكثر من ٥ سنوات | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥** | | | | | | |
| القروض (شاملة الفائدة المستحقة) | - | ٩,٣٦٢ | ٧٧,٨٧٩ | ١٩٧,٤٩٥ | ٦٤٨,٦٦٩ | ٩٣٣,٤٠٥ |
| التزامات الإيجار | ٣,١٦٧ | ٢١,٨٤١ | ٣٦,٧٢٦ | ١٤٥,٤٨٥ | ٢,٩٧١,٥٠١ | ٣,١٧٨,٧٢٠ |
| ذمم دائنة تجارية وأخرى | - | ٣١٢,٥١١ | - | - | - | ٣١٢,٥١١ |
| | ٣,١٦٧ | ٣٤٣,٧١٤ | ١١٤,٦٠٥ | ٣٤٢,٩٨٠ | ٣,٦٢٠,١٧٠ | ٤,٤٢٤,٦٣٦ |
| **كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤** | | | | | | |
| القروض (شاملة الفائدة المستحقة) | ٥٥٩,٦٥٢ | ٤٩١ | ١,٤١٩ | ٤,١٣٨ | - | ٥٦٥,٧٠٠ |
| التزامات أخرى | ٤٧٧,٤٩٠ | - | - | - | - | ٤٧٧,٤٩٠ |
| التزامات الإيجار | - | ٩,٥٦٩ | ٢٤,١٦٢ | ١٤٢,٦٣٣ | ٣,٠٠٨,٩٦١ | ٣,١٨٥,٣٢٥ |
| ذمم دائنة تجارية وأخرى | - | ٨٢,٩٠٤ | - | - | - | ٨٢,٩٠٤ |
| | ١,٠٣٧,١٤٢ | ٩٢,٩٦٤ | ٢٥,٥٨١ | ١٤٦,٧٧١ | ٣,٠٠٨,٩٦١ | ٤,٣١١,٤١٩ |

### التغيُّرات في الالتزامات الناتجة من الأنشطة التمويلية

فيما يلي حركة الالتزامات الناشئة عن أنشطة التمويل الخاصة بالمجموعة عن السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر:

| | كما في ١ يناير | التدفقات النقدية الواردة | التدفقات النقدية الصادرة | الفوائد المدفوعة | أخرى* | كما في ٣١ ديسمبر |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **٢٠٢٥** | | | | | | |
| القروض (شاملة الفائدة المستحقة) | ٥٦٤,٧٤٥ | ٥٨٣,٥٦٦ | (٥٥٦,٠٧٨) | (٦٠,١٢٦) | ١٨٢,٣١٨ | ٧١٤,٤٢٥ |
| التزامات الإيجار | ٣٧٧,١٨٨ | - | (٣٩,٢٩٦) | - | ٤٠,٢٣٦ | ٣٧٨,١٢٨ |
| **٢٠٢٤** | | | | | | |
| القروض (شاملة الفائدة المستحقة) | ٦٠٧,٥٢٢ | - | (٥٢,٨٧٧) | (٥٠,٩٨٢) | ٦١,٠٨٢ | ٥٦٤,٧٤٥ |
| التزامات الإيجار | ٣٣٧,٨٨٤ | - | (٩,٣٨١) | - | ٤٨,٦٨٥ | ٣٧٧,١٨٨ |

*يمثل هذا البند بشكل رئيسي الفوائد المتراكمة وتكاليف الإطفاء والتكاليف المرتبطة بجدولة القروض. يشمل هذا البند في عام ٢٠٢٥ أيضاً قروضاً متعلقة بالاستحواذ على شركة تابعة (إيضاح رقم ٢٧).

### إدارة رأس المال

يتمثل الهدف الأساسي لإدارة رأس مال المجموعة في ضمان الحفاظ على نسب جيدة لرأس مالها تمكنها من دعم أعمالها وتحقيق أقصى قيمة للمساهمين. لم يطرأ أي تغيير على الأهداف أو السياسات أو الإجراءات المتعلقة بإدارة رأس المال خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٢٠٢٤.

تدير المجموعة هيكل رأس مالها وتقوم بالتعديلات عليه في ضوء التغييرات في الظروف الاقتصادية. ولغرض الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، قد تقوم المجموعة بتعديل سياسة توزيعات الأرباح المستقبلية للمساهم أو إصدار أسهم جديدة.

تقوم المجموعة بمراقبة رأس المال باستخدام نسبة الرفع المالي التي تمثل "صافي الدين" مقسوماً على إجمالي حقوق رأس المال زائداً صافي الدين. تدرج المجموعة ضمن صافي الدين التزامات الإيجار والقروض والفائدة المتراكمة، بعد خصم الأرصدة المصرفية المقيدة والنقد وما يعادله. وتشمل حقوق الملكية رأس المال، وعلاوة/خصم إصدار أسهم والاحتياطيات.

## ٢٢ سياسات إدارة المخاطر المالية (تابع)

### إدارة رأس المال (تابع)

| | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|
| قروض | ٧١٤,٤٢٥ | ٥٦٤,٧٤٥ |
| التزامات الإيجار | ٣٧٨,١٢٨ | ٣٧٧,١٨٨ |
| ناقصاً: الأرصدة المصرفية المقيدة والنقد وما يعادله | (٩٣,٣١٦) | (١٠٥,٩١٥) |
| صافي الدين | ٩٩٩,٢٣٧ | ٨٣٦,٠١٨ |
| إجمالي حقوق الملكية | ١,٢٧٧,٤٧٨ | ٢٣٥,٤٨٣ |
| إجمالي حقوق الملكية وصافي الدين | ٢,٢٧٦,٧١٥ | ١,٠٧١,٥٠١ |
| نسبة المديونية | ٤٤٪ | ٧٨٪ |

## ٢٣ مقاييس الأداء البديلة

ترى الإدارة أن استخدام مقاييس الأداء البديلة غير المتوافقة مع المعايير الدولية للتقارير المالية يُعد عنصراً أساسياً لفهم الأداء المالي للمجموعة، كما يُسهم في دعم عملية التنبؤ بالأداء خلال الفترات المستقبلية.

ينطوي عرض مقاييس الأداء البديلة على بعض القيود بوصفها أدوات تحليلية، ولا ينبغي النظر إليها بمعزل عن المقاييس المالية ذات الصلة المعدّة وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية، أو اعتبارها بديلاً عنها.

عند عرض مقاييس الأداء البديلة، تقوم الإدارة بإجراء تعديلات على بعض البنود التي تختلف من فترة إلى أخرى، والتي يؤدي تعديلها إلى تعزيز قابلية المقارنة بين الفترات.

يتم أثناء عرض المطابقة بين مقاييس الأداء البديلة المستخدمة والبنود الأكثر ارتباطاً بها مباشرةً في بيان الأرباح أو الخسائر، وقد تختلف هذه المقاييس عن مقاييس مماثلة تستخدمها منشآت أخرى وتحمل تسميات مشابهة.

**الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء**

تمثل مقاييس الأداء البديلة الأرباح المُعلَنة بعد تعديلها باستبعاد الدخل/المصروفات المتعلقة بما يلي:

- استهلاك الممتلكات والآلات والمعدات (وأصول حق الاستخدام)؛
- تكاليف التمويل؛ و
- دخل التمويل.

**الأرباح المعدلة قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء**

تمثل مقاييس الأداء البديلة الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء المُعلنة، بعد تعديلها باستبعاد الدخل/المصروفات المتعلقة بما يلي:

- تكاليف الإيجار من الباطن؛
- تسويات الدعاوى القانونية؛
- التغير في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة؛
- التكاليف المتعلقة بالمعاملات؛
- شطب ذمم مدينة أخرى ومبالغ مدفوعة مقدماً؛
- خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بالذمم المدينة التجارية محل النزاع؛ و
- أرباح ناتجة عن دعوى قضائية / مصروف تسوية مطالبة قانونية.

فيما يلي مقاييس الأداء البديلة ومطابقتها مع المقاييس المعروضة في بيان الدخل الشامل:

## ٢٣ مقاييس الأداء البديلة (تابع)

| | | ٢٠٢٥ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|---|
| **أرباح السنة** | | ١٣,٧٣٥ | ٣٣,٣١٠ |
| تعديلات على: | | | |
| استهلاك ممتلكات وآلات ومعدات | ٧، ٨ | ٥١,٥٤١ | ٤٦,٥٢٢ |
| تكاليف التمويل | ٩ | ٨٧,٢٥٣ | ٩٢,٦٨٢ |
| دخل التمويل | | (٤,٧٨١) | (٦٣٥) |
| **الأرباح قبل الفوائد والضريبة والاستهلاك والإطفاء** | | ١٤٧,٧٤٨ | ١٧١,٨٧٩ |
| تعديلات على: | | | |
| تكاليف الإيجار من الباطن | ٧ | ٣٠,٩٩٤ | ٢١,٣٤٤ |
| التغير في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة | ١٣ | ٨,٣٠٢ | ١٢,٣٠٣ |
| التكاليف المتعلقة بالمعاملات | | ٣١,٠١٣ | ١٠,٧٧٠ |
| شطب ذمم مدينة أخرى ومبالغ مدفوعة مقدماً | ٨ | - | ١,٠٠٠ |
| خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بالذمم المدينة التجارية محل النزاع | ٨ | ١٦,٤٢٢ | (١١,٦١٦) |
| مصروف تسوية دعاوى قانونية | ٨ | - | ٧,٥٠٠ |
| أرباح ناتجة عن دعوى قضائية | ١٤ | - | (٥,٩٤٨) |
| **الأرباح المعدلة قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء** | | ٢٣٤,٤٧٩ | ٢٠٧,٢٣٢ |

## ٢٤ القيمة العادلة للأدوات المالية

ترى الإدارة أن القيمة العادلة لجميع الأصول المالية والالتزامات المالية الواردة في البيانات المالية الموحدة تقارب قيمها الدفترية كما في تاريخ التقرير، وذلك نظرًا لقِصر آجال استحقاقها و/أو لأنها تحمل معدلات فائدة بأسعار السوق.

تم تصنيف القروض ضمن المستوى الثاني في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. وتم تحديد القيمة العادلة وفقاً لنماذج التسعير المتعارف عليها عموماً، استناداً إلى تحليل التدفقات النقدية المخصومة، ولم يتم تحديد أي فروق جوهرية بين القيم الدفترية للقروض وقيمها العادلة. كما تم تصنيف جميع الأصول والالتزامات الأخرى للمجموعة ضمن المستوى الثالث في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

ولم تحدث أية تحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

## ٢٥ الضرائب

تخضع مكونات المجموعة في دولة الإمارات العربية المتحدة لنظام ضريبة الشركات الاتحادية في دولة الإمارات، كما تم تطبيقه من قبل وزارة المالية في دولة الإمارات من خلال إصدار المرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٧) لسنة ٢٠٢٢ بشأن الضريبة على الشركات والأعمال (قانون ضريبة الشركات أو القانون) وذلك لسن نظام ضريبي اتحادي على الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد حدد قرار مجلس الوزراء رقم (١١٦) لسنة ٢٠٢٢ حد الدخل الذي تُطبق عليه نسبة الضريبة البالغة ٩٪ على الدخل الخاضع للضريبة الذي يتجاوز ٣٧٥,٠٠٠ درهم إماراتي، في حين تُطبق نسبة ٠٪ على الدخل الخاضع للضريبة الذي لا يتجاوز ٣٧٥,٠٠٠ درهم إماراتي، وكذلك على الدخل المؤهل للمنشآت العاملة في المناطق الحرة.

إن الشركات ضمن مجموعة بروج للاستثمارات البترولية والغاز مؤهلة للتصنيف كشخص مؤهل قائم في المنطقة الحرة وفقًا للمادة (١٨) من قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات، وقد أجرت الإدارة تقييماً وتوصلت إلى أن هذه الشركات تستوفي جميع الشروط اللازمة للاستفادة من نسبة ضريبة شركات قدرها ٠٪ على دخلها المؤهل. وتشمل هذه الشروط الاحتفاظ بوجود جوهري كافٍ في المنطقة الحرة، وتحقيق دخل مؤهل، والاحتفاظ ببيانات مالية موحدة ومدققة، والالتزام بمتطلبات تسعير التحويل وحدود الحد الأدنى.

وتخضع الشركة والشركات التابعة الأخرى لها في دولة الإمارات لضريبة الشركات بنسبة ٩٪ المطبقة على الدخل الخاضع للضريبة الذي يتجاوز ٣٧٥,٠٠٠ درهم إماراتي. إلا أن هذه الشركات قد سجلت خسائر ضريبية، وبناءً عليه لم يتم الاعتراف بأي مصروف ضريبة دخل منذ تاريخ الاستحواذ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

تتعلق أصول الضريبة المؤجلة بالخسائر الخاضعة للضريبة الخاصة بالشركة وشركاتها التابعة الخاضعة للضريبة في دولة الإمارات، والتي يمكن استخدامها لمقاصتها مقابل أرباح مستقبلية خاضعة للضريبة لفترة غير محددة، عملاً بقانون ضريبة الشركات.

## ٢٦ معلومات المقارنة

تم إعداد البيانات المالية الموحدة بتطبيق أسلوب المحاسبة على أساس الاستحواذ العكسي (إيضاح رقم ١). وبناءً على ذلك، فإن معلومات المقارنة المعروضة تتعلق فقط بالمنشآت الثلاثة التي تم الاستحواذ عليها قانونياً، وهي: شركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز المنطقة الحرة، وشركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز – المرحلة الثالثة المنطقة الحرة، وشركتها التابعة بروج للاستثمارات البترولية والغاز – المرحلة الثالثة المحدودة، باستثناء بند رأس المال ضمن حقوق الملكية، والذي يتعلق بالشركة بصفتها المستحوذ القانوني.

قبل عملية الاستحواذ، لم تكن المنشآت التابعة لشركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز تُشكّل مجموعة، وإنما كانت شركات تابعة ضمن هيكل مجموعة أخرى. وبناءً عليه، لم يتم إعداد أو إصدار بيانات مالية موحدة سابقاً لمجموعة بروج للاستثمارات البترولية والغاز.

كما أن عملية الاستحواذ مع شركة الخليج للملاحة تضمنت المنشآت الثلاثة فقط، ولم تتضمن الاستحواذ على شركة قابضة مع شركاتها التابعة. ونتيجة لذلك، فإن معلومات المقارنة تمثل الأصول والالتزامات والدخل والمصروفات المجمعة لمجموعة بروج للاستثمارات البترولية والغاز، والتي تم إعدادها لغرض هذه البيانات المالية الموحدة التي تم تدقيقها بشكل منفصل، وليس على أساس موحد.

## ٢٧ دمج الأعمال

في ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٥، استكملت شركة الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع عملية الاستحواذ على كل من شركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز المنطقة الحرة، وشركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز – المرحلة الثالثة المنطقة الحرة، وشركتها التابعة بروج للاستثمارات البترولية والغاز – المرحلة الثالثة المحدودة (ويُشار إليها مجتمعةً بـ "بروج للاستثمارات البترولية والغاز").

وقد تمت المحاسبة عن هذه المعاملة على أساس الاستحواذ العكسي وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ "دمج الأعمال". وعلى الرغم من أن شركة الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع هي المستحوذ القانوني، فقد تم تحديد مجموعة بروج للاستثمارات البترولية والغاز كمستحوذ محاسبي، نظرًا لأن المساهمين السابقين في بروج للاستثمارات البترولية والغاز قد تمكنوا من السيطرة على المجموعة بعد دمج الأعمال.

ونتيجةً لذلك، تمثل البيانات المالية الموحدة استمرارًا للبيانات المالية للمجموعة، مع الاعتراف بشركة الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ.

**المقابل المحول**

لأغراض المحاسبة على أساس الاستحواذ العكسي، تم تحديد المقابل بالرجوع إلى القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية التي كان من المفترض أن تصدرها مجموعة بروج للاستثمارات البترولية والغاز للحصول على السيطرة على شركة الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع في تاريخ الاستحواذ. وقد أخذت الإدارة في الاعتبار سعر السهم المدرج لشركة الخليج للملاحة عند تحديد المقابل المحوَّل، إلا أنها توصلت إلى أنه لا يمثل المقياس الأكثر موثوقية، نظراً لتأثر سعر السوق بعوامل غير اقتصادية وعدم إظهاره للجوهر الاقتصادي للمعاملة.

تم قياس المقابل الافتراضي بمبلغ ٩٧١,٥٥٢ ألف درهم إماراتي بشكل مؤقت، وذلك باستخدام منهجية تقييم قائمة على نموذج التدفقات النقدية المخصومة أعدّته الإدارة لتحديد القيمة العادلة لمنشآت بروج للاستثمارات البترولية والغاز كما في تاريخ الاستحواذ. وتقوم الإدارة حالياً باتخاذ الإجراءات اللازمة لتكليف خبير مستقل لإجراء تقييم شركات بروج للاستثمارات البترولية والغاز في تاريخ الاستحواذ. وسيتم تعديل أي فروقات جوهرية يتم تحديدها خلال فترة القياس بأثر رجعي على المقابل المحوّل، وذلك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣.

تمثل الدفعة النقدية البالغة ٤٦٠ مليون درهم إماراتي المسددة إلى المساهمين السابقين في مجموعة بروج للاستثمارات البترولية والغاز مساهمة في رأس المال، ولذلك تم احتسابها بشكل منفصل عن عملية دمج الأعمال باعتبارها توزيعات أرباح على المساهمين ضمن حقوق الملكية.

تم احتساب عملية الاستحواذ باستخدام طريقة الاستحواذ وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ "دمج الأعمال"، مع اعتبار أن تاريخ الاستحواذ الافتراضي في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٥ هو التاريخ الاستحواذ الفعلي العملي والمعدل بناء على أي معاملات جوهرية تمت في الفترة ما بين تاريخ الاستحواذ وتاريخ الاستحواذ الافتراضي.

**قياس القيمة العادلة**

قامت المجموعة بقياس القيم العادلة للأصول القابلة للتحديد المستحوذ عليها والالتزامات المفترضة الخاصة بشركة الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع على أساس مؤقت، وذلك حسب ما يجيزه المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣.

تسعى الإدارة حالياً إلى التعاقد مع خبير مستقل لإجراء تخصيص سعر الشراء وتحديد القيم العادلة للأصول القابلة للتحديد المستحوذ عليها والالتزامات المفترضة، وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣.

في حال أسفرت المعلومات الجديدة التي تم الحصول عليها خلال فترة القياس عن تحديد تعديلات على القيم العادلة المؤقتة للأصول المستحوذ عليها أو الالتزامات المفترضة التي كانت قائمة في تاريخ الاستحواذ، فسيتم تعديل احتساب عملية الاستحواذ بأثر رجعي بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣.

فيما يلي القيم العادلة المؤقتة للأصول القابلة للتحديد والالتزامات كما في تاريخ الاستحواذ المفترض، وقيمة الشهرة المؤقتة الناتجة عنها:

## ٢٧ دمج الأعمال (تابع)

| | ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٥ |
|---|---|
| **الأصول** | |
| النقد وما يعادله | ٦٠,٧٧٥ |
| أرصدة مصرفية مقيّدة | ٤٦٠,٠٠٠ |
| ذمم مدينة تجارية، بالصافي | ١٠,٧٧١ |
| المخزون | ١٠,٤٥٠ |
| ذمم مدينة أخرى ومبالغ مدفوعة مقدماً | ١١,٩٦٩ |
| ممتلكات وآلات ومعدات | ٦٠٨,٠١٨ |
| أصول الضريبة المؤجلة | ١,٩٧٠ |
| **إجمالي الأصول** | **١,١٦٣,٩٥٣** |
| **الالتزامات** | |
| قروض | ١٣٧,٦١٩ |
| مكافآت نهاية الخدمة للموظفين | ١,١٣٦ |
| ذمم دائنة تجارية وأخرى | ٣٢٤,٢٤٣ |
| **إجمالي الالتزامات** | **٤٦٢,٩٩٨** |
| **إجمالي صافي الأصول القابلة للتحديد** | **٧٠٠,٩٥٥** |
| المبلغ المقابل المحول (مؤقت) | ٩٧١,٥٥٢ |
| **الشهرة التجارية المؤقتة** | **٢٧٠,٥٩٧** |

اعتباراً من تاريخ الاستحواذ، ساهمت الجهة المستحوذ عليها بإيرادات بلغت ٨,٦٨٠ ألف درهم إماراتي، أرباح قدرها ٨٠٣ ألف درهم إماراتي. إذا كان الاستحواذ قد تم في بداية السنة، لبلغت المساهمة في الإيرادات ١٠٨,٥٢٧ ألف درهم إماراتي، وكانت المساهمة في الخسائر عن السنة ستبلغ ٢,٢٦٧ ألف درهم إماراتي.

تم تسجيل تكاليف المعاملة البالغة ٣١,٠١٣ ألف درهم إماراتي كمصروفات خلال عام ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ١٠,٧٧٠ ألف درهم إماراتي)، وتم إدراجها ضمن المصروفات العمومية والبيعية والإدارية في بيان الدخل الشامل الموحد، كما تمثل جزءاً من التدفقات النقدية التشغيلية في بيان التدفقات النقدية الموحد.

انخفاض قيمة الشهرة التجارية

تم تخصيص مبلغ الشهرة التجارية المؤقت البالغ ٢٧٠,٥٩٧ ألف درهم إماراتي لقطاع التقارير حول تأجير السفن.

أجرت الإدارة اختبار انخفاض القيمة للشهرة التجارية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. تم تحديد القيمة القابلة للاسترداد للوحدات المنتجة للنقد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بناءً على حساب القيمة من الاستخدام في ضوء التدفقات النقدية المتوقعة. يتم استنتاج التدفقات النقدية من أحدث توقعات التدفقات النقدية قبل الضريبة للسنوات الخمس القادمة، بناءً على معدلات التأجير المقدرة باستخدام معلومات السوق المتاحة حاليًا والاتجاهات التاريخية للسفن التي ليست قيد التأجير على الأساس الزمني طويل الأجل. يتم استقراء التدفقات النقدية بعد فترة الخمس سنوات باستخدام معدل نمو، تعتقد الإدارة أنه يقارب متوسط معدل النمو طويل الأجل في القطاع الذي تعمل فيها الوحدات المنتجة للنقد.

يبلغ معدل الخصم المطبق على توقعات التدفقات النقدية نسبة ٨,٥٪. ونتيجةً لهذا التحليل، لم يتم رصد انخفاض في قيمة الشهرة التجارية.

## ٢٨ التقارير عن القطاعات

تقوم المجموعة بتحديد قطاعاتها التشغيلية استناداً إلى طبيعة أنشطتها التشغيلية. ويتم تقييم أداء القطاعات التشغيلية من قبل الإدارة بشكل منتظم.

واعتباراً من تواريخ التقرير، لدى المجموعة قطاعان تم إعداد تقارير عنهما، وهما: تخزين النفط والخدمات ذات الصلة، وتأجير السفن وخدمات الشحن والخدمات الفنية.

أما القطاع التشغيلي المتبقي (الاستثمارات العقارية)، فقد تم تجميعه وعرضه ضمن قطاع تشغيلي آخر نظراً لعدم أهميته النسبية.

تتركز غالبية عمليات المجموعة وأصولها بشكل جوهري في دولة الإمارات العربية المتحدة.

## ٢٨ التقارير عن القطاعات (تابع)

يوضح الجدول التالي معلومات عن الإيرادات وصافي الأرباح والأصول والالتزامات الخاصة بالقطاعات التشغيلية للمجموعة عن السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٢٠٢٤:

| | للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ | | | | | للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | تخزين المواد البترولية والخدمات ذات الصلة | تأجير السفن وخدمات الشحن والخدمات الفنية | أخرى | تعديلات واستبعادات | موحدة | تخزين المواد البترولية والخدمات ذات الصلة | أخرى | تعديلات واستبعادات | موحدة |
| **الإيرادات** | | | | | | | | | |
| عملاء خارجيين | ٢٩٨,٨٥٨ | ٨,٦٨٠ | - | - | ٣٠٧,٥٣٨ | ٢٨٠,٨٨٣ | - | - | ٢٨٠,٨٨٣ |
| بين القطاعات | - | - | ٣,٠٠٠ | (٣,٠٠٠) | - | - | ٣,٠٠٠ | (٣,٠٠٠) | - |
| **إجمالي الإيرادات** | ٢٩٨,٨٥٨ | ٨,٦٨٠ | ٣,٠٠٠ | (٣,٠٠٠) | ٣٠٧,٥٣٨ | ٢٨٠,٨٨٣ | ٣,٠٠٠ | (٣,٠٠٠) | ٢٨٠,٨٨٣ |
| تكاليف مباشرة | (١١٩,٥٦٧) | (٩,١٧٨) | (٤٠٨) | - | (١٢٩,١٥٣) | (١٠٩,٦٣٧) | (٤٠٨) | - | (١١٠,٠٤٥) |
| **إجمالي الأرباح** | ١٧٩,٢٩١ | (٤٩٨) | ٢,٥٩٢ | (٣,٠٠٠) | ١٧٨,٣٨٥ | ١٧١,٢٤٦ | ٢,٥٩٢ | (٣,٠٠٠) | ١٧٠,٨٣٨ |
| دخل آخر | ١,٤٦٣ | ١,٤٢٢ | (١١٥) | - | ٢,٧٧٠ | ٣,٤٣٣ | ١١٥ | - | ٣,٥٤٨ |
| مصروفات عمومية وإدارية ومصروفات بيع | (٥٩,٥٥٢) | (٢,٥٩٣) | (٢٥٧) | ٢,١٧٨ | (٦٠,٢٢٤) | (٥٠,١٩٨) | (٣٢٢) | ٢,١٧٨ | (٤٨,٣٤٢) |
| خسائر انخفاض القيمة، صافي | (١٦,٤٢٢) | - | - | - | (١٦,٤٢٢) | ١١,٦١٦ | - | - | ١١,٦١٦ |
| دخل التمويل | ١,٤٥٠ | ٣,٣٣١ | - | - | ٤,٧٨١ | ٦٣٥ | - | - | ٦٣٥ |
| تكاليف التمويل | (٨٦,٧٢٧) | (٨٥٩) | (٤١٥) | ٧٤٨ | (٨٧,٢٥٣) | (٩٣,٠٠٨) | (٦١٧) | ٩٤٣ | (٩٢,٦٨٢) |
| التغير في القيمة العادلة للأداة المالية المشتقة | (٨,٣٠٢) | - | - | - | (٨,٣٠٢) | (١٢,٣٠٣) | - | - | (١٢,٣٠٣) |
| **الأرباح قبل خصم الضريبة** | ١١,٢٠١ | ٨٠٣ | ١,٨٠٥ | (٧٤) | ١٣,٧٣٥ | ٣١,٤٢١ | ١,٧٦٨ | ١٢١ | ٣٣,٣١٠ |
| مصروف ضريبة الدخل | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| **أرباح السنة** | ١١,٢٠١ | ٨٠٣ | ١,٨٠٥ | (٧٤) | ١٣,٧٣٥ | ٣١,٤٢١ | ١,٧٦٨ | ١٢١ | ٣٣,٣١٠ |
| الاستهلاك والإطفاء | ٤٨,٤٩٢ | ٤,٨١٩ | ٤٠٨ | (٢,١٧٨) | ٥١,٥٤١ | ٤٨,٢٩٢ | ٤٠٨ | (٢,١٧٨) | ٤٦,٥٢٢ |
| أصول القطاع | ١,٧٥٥,٤٦٤ | ٤,١٨٩,٢٨٤ | ١٣,٧٩٢ | (٣,٢٥٣,٨٠٧) | ٢,٧٠٤,٧٣٣ | ١,٧٧٩,٠١٠ | ١٢,٩٢٨ | (١٠,٥٦٣) | ١,٧٨١,٣٧٥ |
| التزامات القطاع | ١,٠٣٥,١١٧ | ٣٩٤,٣١٢ | ٣,٦٩٩ | (٥,٨٧٣) | ١,٤٢٧,٢٥٥ | ١,٠٤٨,٧٣٧ | ٥,٢٩٢ | (٨,١٣٧) | ١,٠٤٥,٨٩٢ |
| نفقات رأسمالية | ٥٨,٢٦٥ | - | - | - | ٥٨,٢٦٥ | ٢٠,٣٣١ | - | - | ٢٠,٣٣١ |

يتم استبعاد الإيرادات بين القطاعات عند إعداد البيانات المالية الموحدة، ويتم عرضها ضمن عمود "التعديلات والاستبعادات".

## ٢٩ أحداث لاحقة

بعد تاريخ التقرير، استمرت التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط في التطور، بما في ذلك النزاعات الإقليمية المستمرة وازدياد حالة عدم اليقين السياسي. وقد أدت هذه التطورات إلى زيادة التقلبات في الأسواق المالية العالمية والإقليمية، وقد تؤثر بمرور الوقت على الأوضاع الاقتصادية في المنطقة. وحتى تاريخ اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة، تواصل المجموعة متابعة التطورات في المنطقة، وستقوم بتقييم الأثر المحتمل، إن وجد.